مجموعة مؤلفين

اللغة والهوية في الوطن العربي

إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح

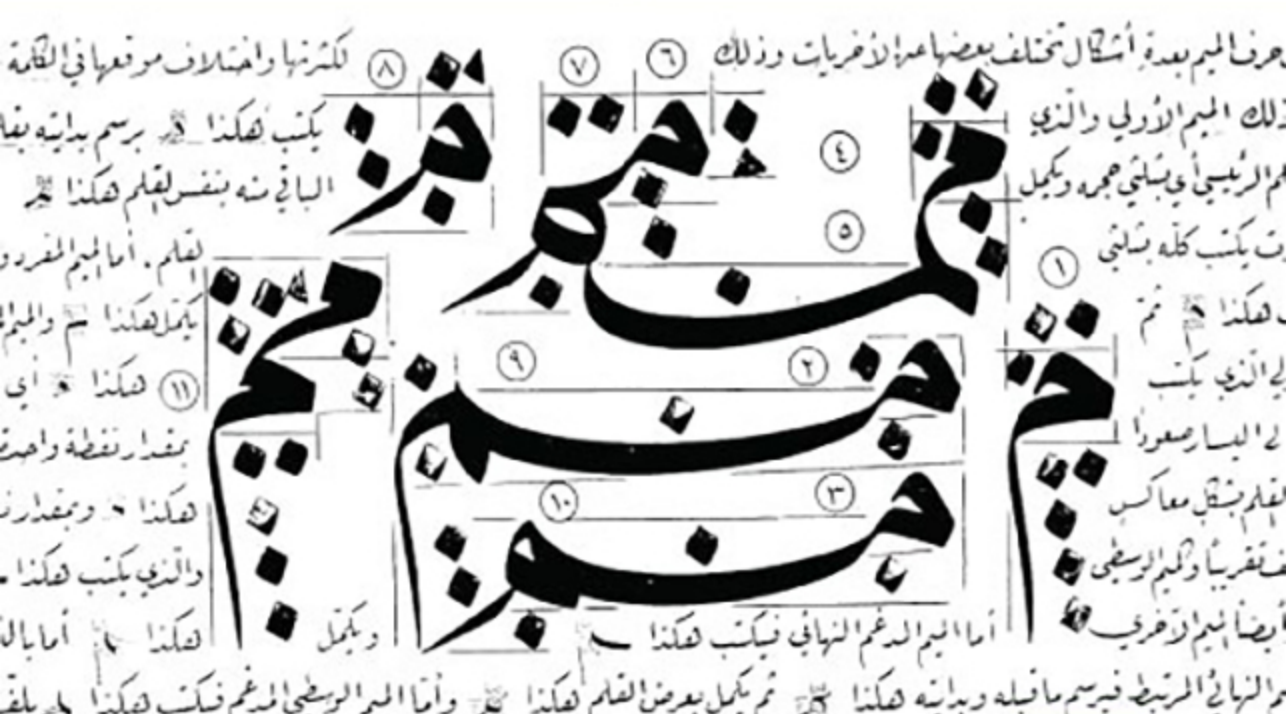

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفصل الخامس

تعريب المصطلح التقني:
قراءة نقدية في المُنجَز المُعجمي العربي المعاصر

أنور الجمعاوي

«صار النّطق بالعربية من المعايب معدودًا، وتنافس الناس في تصانيف التّرجمات في اللغات الأعجميّة، وتفاصحوا في غير العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغتهم يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون».

أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (تونس: الدار المتوسطيّة للنّشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ج ١، ص ٧.

«إنّ لغتي هي مسكني، وهي موطني، ومستقرّي، وهي حدود عالمي الحميم ومعالمه وتضاريسه، ومن نوافذها وبعيونها أنظر إلى بقيّة أرجاء الكون الفسيح».

قول مأثور عن الفيلسوف الألماني هايدغر.

«الناس لا يولدون أمّة، الأمّة تُبنى».

عزمي بشارة، **أن تكون عربيًّا في أيّامنا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٩)، ص ٥٨.

مُقدّمة

إن حياة اللغة وبقاءها سيّارة بين الناس، فاعلة فيهم، منفعلة بأسئلتهم، ومستجيبة لحاجياتهم، ومُسمّية أشياءهم وأفكارهم، ومُعبّرة عن كينونتهم مطلقًا، مطالب ضرورية بها يتحقّق استمرار اللسان وتتأكّد قدرة الإنسان على

امتلاك العالم على نحو ما. وكلّ لغة حيّة لا تنمو بمعزل عن لغات الجوار الحضاري فهي في حوار متّصل مع الآخر اللغوي على نحو يحقّق إمكان التثاقف، ويضمن التواصل مع الآخر تأثّرًا وتأثيرًا، وتُعدّ الترجمة باعتبارها نقل مدلول عبارة أو نصّ ما من لغة «منطلق» إلى لغة «هدف» من أبرز تجلّيات التفاعل بين اللغات والتعارف بين الحضارات، ولا يخرج تعريب المصطلح التقني على هذا السّياق، فهو يرقى إلى مقام الضرورة الحضارية والرّهان اللغوي في هذا العصر المُعَولم، فالمصطلحات مفاتيح العلوم على حدّ قول الخوارزمي، وهي مداخل ضروريّة ووسائل أساسيّة يستقدمها الدّارس عند محاولته فهم أيّ ظاهرة معرفيّة، فيسعى إلى الوعي بمصطلحاتها حتى يتمثّل محاملها الدلاليّة، وحتى يُدرك مضامينها الإبيستميّة. لذلك تزايدت الحاجة إلى المصطلحات في هذا العالم الذي تتنافذ فيه اللغات، وتتفاعل فيه الثّقافات، وتتكاثر فيه المنتَجات والمخترعات النّاشئة غالبًا في محاضن معرفيّة غير غربيّة، وهو ما يُحْوِج إلى تمثّل تلك المُبتكرات الحادثة وتنزيلها في السّياق الحضاريّ العربيّ، وهو أمر لا يكون إلاّ بتمثّل أسمائها ومعرفة مصطلحاتها، والعمل على تعريبها حتى يتمثّل العقل العربيّ مدلولها ومفهومها، ويتمّ توطينها في المنظومة الإبيستميّة العربية، ما يسمح بتجسير المسافة بيننا وبين الآخر حضاريًّا واقتصاديًّا وتقنيًّا وثقافيًّا.

معلوم أن استمرار العربية وضمان تداولها بين الناس يقتضي قدرتها على مواكبة منتجات العقل الابتكاري في الدّول المتقدّمة، وقدرتها على تسمية المخترعات الجديدة ومتعلّقاتها بأسماء عربيّة ومصطلحات علميّة مقبولة وحداثيّة، على نحو يحدّ من الفجوة الحضاريّة واللغوية بين الأنا والآخر.

المؤكّد أن هذا التحدّي الذي تواجهه اللغة العربية في الآن والهنا يقتضي في مقام أوّل تطوير العمل المصطلحي والجهد المعجمي في البلدان العربية، فمعلوم أن حركة تعريب المصطلحات العلميّة عمومًا، والتقنيّة خصوصًا، أمر جلل، تنهض به الهيئات والمؤسّسات والأفراد، ويقتضي تضافر الجهد بين العلماء والتقنيّين من ناحية، وبين اللغويين واللسانيّين من معجميّين ومترجمين ومصطلحيّين من ناحية أخرى.

المهمّة الأساس الموكولة إلى هؤلاء هي تجميع الوافد المصطلحي،

وتصنيفه، وترتيبه ضمن مجالات معرفيّة مخصوصة في مقام أوّل. ونقله في مقام ثانٍ إلى السّياق التّداولي اللغوي والمعجميّ العربي، وذلك بوضع مقابلات عربيّة دقيقة وواضحة للمصطلحات الحادثة، وتحديد مضامينها وبيان تعريفاتها، وضبط سياقاتها الإبيستميّة.

يقتضي وضع المصطلح المقابل في لغة الضاد فهم المصطلح في اللغة المنطلق من ناحية، ويستوجب مراعاة مقبوليّة صياغة المصطلح في اللغة الهدف من ناحية أخرى، فيفترض أن يكون المصطلح المنقول واضحًا، بيّنًا، مفهومًا، سهل التّداول وأحاديّ الدّلالة على نحو يُرفَع معه اللّبسُ فيكون المصطلح المعرّب قابلًا للمقروئيّة والتعلميّة على السّواء، ومرشّحًا للرّواج بين جمهور المتكلّمين. وبناء على ذلك يندرج تعريب المصطلح عمومًا، والمصطلح التّقني خصوصًا، بامتياز في مجال الصّناعة المصطلحيّة. ويقتضي من المعجميّ أن يكون على دراية بمبادئ علم المصطلح، وعلى وعي بماهيّة المصطلح وآليّات وضعه وتوليده وطرق ترجمته، وأن يُميّز بين مفهوم المصطلح ومفهوم الكلمة باعتبارهما وحدتين لسانيّتين مختلفتين من جهة الماهية، ومن جهة المجال. ويفترض أن يكون الدّارس المُعجميّ أيضًا على دراية بمعايير مقبوليّة المصطلح في مستوى كيفيّة صياغته وتمثل مدلوله وآليّات صياغة مفهومه، وهو ما يستوجب وعيًا بمناهج التعريف المصطلحي ومقاييس وضع المصطلحات.

- دواعي اختيار الموضوع وطرح الإشكاليّة

يُلاحظ المتابع للمشهد اللّساني العربي المعاصر وفرة المعاجم في عدد من المجالات، وندرتَها في مجالات أخرى، حيث جدّت بعض المجامع والهيئات اللغوية العربية وعدد من المصطلحيّين والمتخصصين بالمعجميّة في إصدار معاجم في مجالات شتّى من قبيل: الفلاحة والزراعة وعلم الاجتماع والمعلوماتيّة والقانون والإعلام والطّب والأدب وغير ذلك كثير. لكنّ مجالات أخرى ما زال الجهد فيها ضئيلًا، محدودًا أو عديمًا. إذ لا نكاد نجد مثلًا معاجم مختصّة في مجال تقنية التّصوير الفوتوغرافي أو السّينما أو في مجال الطّيران أو الهندسة والدّيكور أو تقنية الفضاء والملتيميديا. ووجّهت نظرنَا في هذه الدّراسة دواعٍ أخرى عدة، لعلّ أهمّها:

– أن النّظر في تعريب المصطلح التّقني هو سبيل إلى تبيّن مدى مواكبة حركة اللغة العربية المتخصصة لحركة الإنتاج المصطلحي الدّافق في البلاد المتقدّمة.

– نُـدرة المصنّفات المهتمّة بتعريب المصطلـح التّقني واقتصار معظمها علـى الوصـف أو التأريـخ والتّنظيـر فـي غيـر اهتمـام بالتّطبيقـات المعجميّة والمصطلحيّة في مجال لغة التقانة.

– أن المصطلحـات مفاتيـح العلـوم، لـذا يُسـهم رصـد كيفيّـة صياغـة المصطلح التّقني وطرق معالجته في المدوّنة المعجميّة العربية المعاصرة في الوعـي بمدى مقبوليّـة الجهد المعجميّ فـي هذا الإطار ومـدى خدمته للّغة العربية للأغراض الخاصة (Arabic for Special Purposes).

– نـكاد نعدم وجـود مصنّفات اهتمّـت بتعريب المصطلـح التّقني على جهـة التّخصيـص، وتدبّـرت ما يُثيره من أسـئلة وقضايـا، وهو مـا آلينا على أنفسنا الاهتمام به.

مـن هنا، يسـتمدّ تقليـب النّظر في حركـة تعريب المصطلـح التّقني في السـياق اللساني العربي شرعيّته من الرغبة في مساءلة منجزات العقل العربي فـي هذا المضمار، ومـن الرّغبة في تبيّن مدى اسـتحضار المعجميّين العرب مقاييـس الصّناعة المصطلحيّة، ومدى وعيهم بكيفيّات صياغة المقابل العربي للمصطلـح الجديـد على نحو يضمن إثـراء لغة الضّـاد ومواكبتها للعصر من ناحيـة، ويؤمّـن اسـتعمال المتكلّميـن للمصطلـح الجديد المُعـرّب من ناحية أخرى.

بناء عليه، فإن هذه الدّراسة تروم تفصيل القول في الإشكاليّات التّالية:

– ما المراد بالمصطلح عمومًا، والمصطلح التّقني خصوصًا؟

– كيف جـرى تعريب المصطلـح التّقني في المدوّنـة المعجميّة العربية المتخصصـة؟ أعنـي هـل كان المُعجمـيُّ العربـي إذ يترجـم مـا يترجـم من مصطلحات التقانة إلى العربية، واعيًا بشروط وضع المصطلحات، ومستحضرًا معايير مقبوليّة المصطلح؟

– مـا هي مشـكلات تعريـب المصطلـح التّقنـي؟ وما هي آفـاق تطوير العمل المعجمي المصطلحي المتخصص في البلدان العربية؟

- **تقويم نقدي للدراسات السابقة**

بما أن كلّ فعل لا ينهض من عدم، ولا يتأسّس على فراغ، رأينا ضرورة الاطّلاع على عدد من الدّراسات الحديثة التي عُنيت بدراسة ظاهرة تعريب المصطلح عمومًا، والمصطلح التّقني خصوصًا، حتى نقف على مدى نجاعة اختياراتها المنهجية، ومدى طرافة ما توصّلت إليه من نتائج في معالجتها هذه الظاهرة عسى أن يفيدنا ذلك في تجلية معالم مقاربة المعجميين العرب المعاصرين لقضية تعريب المصطلح التقني. ويمكن تصنيف المراجع العربية المتعلّقة بتعريب المصطلح التّقني اعتمادًا على مضامينها صنفين:

- **الدراسات المتخصصة**

نقصد بها الدّراسات التي أفردت المصطلح التّقني بالتّصنيف. والواقع أن الدّارس، إذ ينظر في المكتبة العربية المعاصرة، يكاد يعدم وجود كتاب واحد يُفصّل القول في مشكلات تعريب المصطلح التّقني على جهة التّخصيص، فهذا المشغل المعرفي لم يُفرَد بالتّصنيف، ولم يحظ بالقدر الكافي من الدراسة والتدبّر، حتى إننا لا نجد مؤلّفات تهتم ببيان المهاد النظري لصياغة المصطلح التقني في اللغة العربية، أو تُعْنَى بتقديم مقاربة إجرائيّة، أو قراءة مجهرية للجهد المعجمي العربي في هذا الإطار، فتعريب المصطلح التقني وما تعلق به من مسائل نظرية وتطبيقية مجال معرفي جدير بمزيد البحث والتأصيل في المشهد الإبيستمي العربي المعاصر.

أقصى ما يمكن أن نجده من بحوث عرضت للمصطلح التقني ومشكلات تعريبه بضع مقالات على أهميتها، فإنها لا تستوفي النظر في الغرض، ولا تحيط بجوانبه كلها. ولعلّ من أهمّ تلك البحوث عدد من المقالات الواردة في مجلّة اللسان العربي، الصّادرة عن مكتب تنسيق التعريب في الرّباط، من ذلك مقال: «اللغة التقنيّة والتعريب: ميدان السّياقة نموذجًا» لليلى المسعودي[1] التي عرضت فيه عددًا من العبارات المُتداولة في مجال السيّاقة وقانون السّير في اللغة العربية المتخصصة، وفي اللهجة المغربية،

(١) ليلى المسعودي، «اللّغة التقنيّة والتّعريب: ميدان السّياقة نموذجًا،» **اللسان العربي** (مكتب تنسيق التعريب بالرّباط)، العدد ٥٥ (٢٠١١)، ص ١٧٣ - ١٨٢.

مُقارِنة بين عيّنات من الاستعمال اللغوي في المدوّنة الشفهيّة والمدوّنة المكتوبة، مُبيّنة وجود الاختلاف بين مقابلات المصطلح الفرنسي في اللهجة العامّية المغربية، وفي عدد من الوثائق والمعاجم العربية الفصيحة التي تتضمّن مصطلحات قانون السير والطرقات، وانتهت إلى تبيّن غلبة الاقتراض المعجمي من اللغة الفرنسية على الخطاب العربي المختص المتداول في مجال السياقة، منبّهة إلى غياب التوحيد المصطلحي داخل الوثائق الرسمية المتداولة، مُرْجِعَة ذلك إلى عدم خضوع اللغة المصطلحية التقنية في السياق العربي لمبادئ الضبط المصطلحي، ما أدّى إلى غلبة اللهجة الشفويّة وانتشارها على حساب المصطلح الفصيح والمكتوب. وتكمن أهمّية الدراسة في بُعدها الإجرائي، واعتمادها نهج الانطلاق من الملاحظة الميدانية للاستعمال اللغوي قصد المقارنة بين كيفيّة حضور المصطلح في الخطاب الفصيح المكتوب وكيفيّات تمثّله في الخطاب الشفوي.

في السياق نفسه تندرج مقالة: «مصطلح المعلوميّات بين الحدّ والتصوّر» لنورة مستغفر[٢]، التي وردت في أربع صفحات فحسبُ، نبّهت فيها الدارسة إلى غياب التوحيد المصطلحي في المعاجم العربية المختصة، واستدلّت على ذلك باختلاف العرب في فهم مصطلح المعلوماتيّة، وتباينهم في تحديد ماهيته، وفي تحديد مقابلات عدد من المصطلحات المنتمية إلى هذا المجال المعرفي. وبدت قاصرة على وصف هذه الظاهرة من دون البحث في أسبابها ونتائجها.

يُعدّ كتاب **العربية لغة العلوم والتّقنية**، الذي ألّفه عبد الصبور شاهين[٣]، من الكتب المهمّة في مجال الحديث عن اللغة العربية وضرورة مواكبتها حركة الاختراع، وتطوّر العلوم حتى تبقى لغة حيّة فاعلة في المشهد اللساني العلمي. وبيّن الدارس الطاقة التوليدية للغة العربية وقُدرتها على تمثّل جُلّ المعارف عبر التاريخ، مبيّنًا أنها قادرة على تسمية الصناعات الجديدة، وعلى كسب رهان الريادة في عصر التقانة، مبرزًا ضرورة تفعيل

(٢) نورة مستغفر، «مصطلح المعلوميّات بين الحدّ والتصوّر،» **اللّسان العربي**، العدد ٥٤ (٢٠١١)، ص ٢٣٩ - ٢٤٣.

(٣) عبد الصّبور شاهين، **العربيّة لغة العلوم والتّقنية**، ط ٢ (القاهرة: دار الاعتصام، [د. ت.]).

دور المجامع اللغوية في تجديد وسائل وضع المصطلحات، والعمل على ترجمتها وتحديد مقابلات موحّدة لها.

يكتسب هذا العمل أهمّيته من كسره الحاجز النفسي بين العرب ولغتهم، ومن إثباته أن العربية لغة فاعلة في المشهد اللساني العالمي، ومنفعلة به عبر التاريخ، مُبرزا أنها تتوافر على طاقة اشتقاقية هائلة تؤهّلها لإنتاج المصطلحات العلميّة والتقنية. لكن الدراسة لم تُعْنَ بالتركيز على مشكلات تعريب المصطلح التقني في السياق اللغوي العربي المعاصر، ولم تتقصّ منجزات العمل المعجمي العربي المختص بهذا المجال، كما بدت ميّالة إلى تمجيد لغة الضاد، غير نفّاذة إلى نقد الراهن اللغوي والتأسيس لإمكانات تجاوزه وتطويره.

الثّابت من خلال هذه الدّراسات، على اختلاف محتواها، ثلاث سِمات بارزة:

- **السِمة الأولى**: وعي العرب المعاصرين بأهمّية الصناعة المصطلحيّة، ودورها في كسب معركة الانتماء للحداثة والفعل في المشهد الحضاري العالمي على نحو ما.

- **السمة الثانية**: جزئيّة التناول وقصور المنهج، حيث خلت الدراسات المذكورة من تناول شمولي لظاهرة تعريب المصطلح التقني، من جهة البحث في ماهيته، وكيفيّات صياغته، وطرائق ترجمته، ومدى مقبوليّته، ولم تَرْقَ إلى تتبّع مُخرجات المعاجم المتخصصة في هذا المجال بالوصف والتحليل والنقد، بل بدت ميّالة إلى الاقتصار على جانب دون آخر.

- **السمة الثالثة**: لا تُقدّم الدراسات المعنيّة تشخيصًا علميًّا لمشكلات تعريب المصطلح التقني، ولا تقترح بدائل إجرائيّة لإمكانات تطوير مشروع التعريب وتفعيله.

- **الدّراسات العامّة**

هي دراسات لم تُفرِد مشغل تعريب المصطلح التقني بالنظر بل عرضته من باب التلميح أو التصريح في أثناء تناولها الظاهرة المصطلحية عمومًا، حيث لم تمنع حداثة اهتمام العرب بعلم المصطلح من وجود عدد معتبر من

الكتب التي عُنيت بالتعريف بهذا العلم، والتأصيل له في السياق العربي. ومن أبرز تلك المؤلفات:

كتاب **مقدّمة في علم المصطلح** لعلي القاسمي[٤]، الذي يُعدّ من أهمّ المصنّفات في مجال التعريف بعلم دراسة المصطلح والتأريخ له، إذ ميّز المؤلف بين أهمّ المدارس المتخصصة بالمصطلحيّة، وعرّف بأهم مبادئها ومواضع الاتفاق ومواطن الاختلاف بينها، كما ميّز بين الكلمة والمصطلح، وحدّد مفهوم كلّ منها، وأورد الحدود الفاصلة والخيوط الواصلة بين علم المصطلح وغيره من العلوم اللسانية، فاكتسب الكتاب قيمة علميّة مهمّة لتقديمه علم المصطلح ومتعلّقاته إلى القارئ العربي.

في السياق نفسه يندرج كتاب **الأسس اللغوية لعلم المصطلح** لمحمود فهمي حجازي[٥]، الذي لم يكتف بالتأريخ لعلم المصطلح والتعريف به وبيان حداثة انشغال العرب بمحامله المفهوميّة والدلالية، بل عمد إلى النظر في إمكانات توليد المصطلحات وتقييسها وتوحيدها في السياق اللغوي العربي، وهو ما جعل المادّة النظرية التي اشتمل عليها الكتاب مفتوحة على الجهد التطبيقي ومشفوعة بتقديم أمثلة لآليّات وضع المصطلح وترجمته في لغة الضاد.

يُعدّ كتاب **المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي** لخالد اليعبودي[٦] من بين المصنّفات المعاصرة المهمّة في مجال التنظير للظاهرة المصطلحية وتقديمها إلى قارئ العربية، حيث فصّل الدّارس القول في أصول علم المصطلح وفروعه، وميّز بين المصطلحيّة (Terminology) والمصطلحاتيّة (Terminography) والمصطلحيّة الحاسوبيّة، ووصف جهود المجامع العربية في مجال العمل المصطلحي، مبيّنًا أهمّية حوسبة المصطلح العربي وتقييسه على نحو يضمن شيوعه وإعماله في الحياة اليومية للناس.

(٤) علي القاسمي، **مقدّمة في علم المصطلح**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النّهضة المصرية، ١٩٨٧).

(٥) محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغويّة لعلم المصطلح** (القاهرة: دار غريب، ١٩٩٣).

(٦) خالد اليعبودي، **المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي** (فاس – المغرب: دار ما بعد الحداثة، ٢٠٠٤).

تكمن أهمية هذه الدراسات في أنها تلتقي عند إرساخ الظاهرة المصطلحية في تربة عربية، إذ هي تقدّم علم المصطلح ومتعلّقاته النظرية إلى القارئ العربي. ومعلوم أن ما توفّره هذه النصوص من مادة معرفية يساعدنا في تحديد الإطار النظري والمفهومي للمصطلح عمومًا، والمصطلح التقني خصوصًا.

مع إفادتنا من هذه المراجع، لم نغفل النظر في النصوص الأصول المؤسّسة لعلم المصطلح في اللسان الأجنبي (الإنكليزي والفرنسي)، حيث راجعنا بخاصة ما وضعه أوغين فوستر الذي يُعدّ من أوائل المنظّرين لعلم المصطلح، وأفدنا بخاصة من دراسته الموسومة بـ **دراسة علميّة عامة لعلم المصطلح**(٧)، التي بيّن فيها مفهوم علم المصطلح، ومجال اختصاصه، وطبيعة موضوعه، معتبرًا أنه الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في اللغات الخاصة، مبرزًا موقع علم المصطلح من العلوم المجاورة وفي مقدمها علم المنطق وعلم اللسانيات وعلم الإحصاء.

كما أفدنا في مستوى الوعي بالأسس النظريّة للمصطلح عمومًا، والمصطلح التقني خصوصًا، من كتاب **دليل علم المصطلح**(٨) لفيلبر، ومن كتاب **مقدّمة في علم المصطلح**(٩) لغي روندو، ومن مصنّف **الأسس النظريّة لعلم المصطلح**(١٠) الذي وضعه لورا.

تمتاز هذه المصنفات بكونها تعرض بالتفصيل تاريخَ علم المصطلح ومفهومه ومجالات اشتغاله، كما تميّز بين حدّ المصطلح وحد بقية الوحدات اللسانية من قبيل الكلمة والصوت، وتعرِض كيفيّات وضع المصطلحات وتوليدها في اللغات الأوروبية.

في مجال تطبيقات علم المصطلح راجعنا أساسًا عددًا من المصنّفات

(٧) Eugen Wüster, «L'étude scientifique générale de la terminologie», dans: P. Lerat, «Les Fondements théoriques de la terminologie,» *La Banque des mots* (Paris), no. special (1989), p. 85.

(٨) Helmut Felber, *Manuel de la Terminologie* (Paris: Unesco, 1987).

(٩) Guy Rondeau, *Introduction à la Terminologie* (Paris: Gaeton Morin, 1984).

(١٠) Lerat, «Les Fondements théoriques de la Terminologie».

فـي مقدمها كتاب **درس تطبيقي في علم المصطلح**[١١] لسـاجر، وكتاب **اللغة للأغراض الخاصة باعتبارها وسيلة للتّواصل**[١٢] لستارن، وكتاب **اللغة الفرنسية للتقنية والعلوم**[١٣] لكوكوراك.

تتمثّل العلامة الواسِمة لهذه الدراسات بانشغالها بالبعد التطبيقي للظاهرة المصطلحيّـة، حيـث عمد مؤلّفوها إلى البحث في كيفيّات إجراء المُسـلّمات النظريّـة لعلـم المصطلح على مجالات اللغات الخاصـة، بما في ذلك لغات الاقتصاد والطب والتقانة والقانون، ما أسهم بالكشف عن القضايا التي يمكن أن تُثيرهـا الممارسـة الإجرائيّة لمبـادئ علم المصطلح، مثـل كيفيات صياغة المصطلح، والبحث في معايير وضعه، وطرق استعماله.

أمّـا في مسـتوى مناهـج صياغة التعريـف المصطلحـي وطرائـق مَفْهَمَة المصطلـح، وتحديـد مدلوله، فأفدنا أساسًـا من كتاب **تعريـف المصطلحات العلميّة**[١٤] لهارمانس، وكتـاب **خصوصيّة التعريف في علم المصطلح**[١٥] لدو بوا، ومن كتاب **خصوصيّة المصطلح العلمي والتقني**[١٦] للويس جيلبر.

يلاحـظ الدارس تنوّع المراجع في اللسـان الأجنبي وجمعها بين مطلب التنظيـر ومطلب التطبيق في مجال الدراسـة المصطلحية، وهو مـا يُعدّ رافدًا معرفيًّا مهمًّا يُمكن أن يُسْهِم النّهلُ منه في إغناء هذا البحث.

- أهداف البحث

يُمكن أن نُجمل أهمّ الأهداف التي تروم هذه الدّراسة بلوغها في ما يلي:

(١١) Juan Carlos Sager, *A Practical Course in Terminology* (Amsterdam-Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, 1990).

(١٢) H. Stern, *Language for Special Purposes as Means of Communication* (London: Oxford University Press, 1992).

(١٣) Rostislav Kocourek, *La Langue française de la technique et de la science* (Paris: Oscar Brandstter, 1991).

(١٤) Adrien Hermans, *La Définition des termes scientifiques*, Meta; 34 (Paris: Larousse, 1990).

(١٥) Claude Dubois, «La Spécificité de la définition en terminologie,» AILA-Comterm, Office de la langue française (Québec) (1979).

(١٦) Louis Guilbert, «La Spécificité du terme scientifique et technique,» Langue Française (Paris), no. 17.

• تنزيل ظاهرة تعريب المصطلح التّقني ضمن سياقها النظري وإطارها المفهومي، وذلك بضبط ماهية عدد من المصطلحات التي يتأسّس عليها هذا البحث، من ذلك المصطلحات التالية: علم المصطلح/ المصطلح/ المصطلح التقني/ اللغات الخاصة/ المعاجم المختصة/ التعريب.

• رصد ملامِح الجُهد المعجمي العربي المعاصر في مجال تعريب المصطلحات التقنيّة، وذلك بإطلاع القارئ على أهم الدراسات والقرارات والمعاجم المتخصصة التي تمّ وضعها في هذا المجال والصادرة عن المجامع اللغوية العربية، أو الهيئات اللسانية المختصة، أو عن عدد من الباحثين المتخصصين بمجال المعجميّة.

• اختيار عيّنة من المعاجم المتخصصة بمجال تعريب المصطلحات التقنيّة ومقاربتها مقاربة وصفية تحليلية، وذلك بالاشتغال على كيفيّة جمعها وتصنيفها للمادّة المُصطلحيّة وكيفيّة صياغتها لمقابلات المصطلح الأجنبي في لغة الضاد.

• إقدار المتلقي على تبيّن معايير مقبوليّة المصطلح عمومًا، والمصطلح التّقني خصوصًا، وعلى إدراك آليّات وضع المصطلح وتعريب المصطلح التقني في المدوّنة المعجميّة العربية المتخصصة، وتَبَيُّن المسافة الفاصلة بين الأساس النظري لوضع المصطلحات وطرائق إيرادها في عدد من المعاجم العربية الخاصة بمجال التقانة.

• إقدار المتقبّل على تبيّن نواقص مشروع التعريب في مجال المصطلحات التقنيّة، وتمكينه من الوقوف على أهمّ الصعوبات والمشكلات التي تُواجه العمل المصطلحي العربي في هذا المجال، وتقديم عدد من المقترحات لرفد المصطلحيّة العربية المتخصصة وتطويرها.

- منهجيّة البحث

سننحو في ارتيادنا مجالات البحث التي تضمّنها هذا العمل منحًى منهجيًّا يأخذ بأسباب التنظير في مجال علم المصطلح، ويسعى إلى تطبيق مبادئ الصناعة المصطلحية على مُخرجات تعريب المصطلح التقني في عدد من المعاجم العربية المتخصصة، فنستدعي بذلك الأساس النظري للمسألة،

ونسائل منجزات المعجم العربي المتخصص في هذا الشأن، لذلك نُعْنَى في مقام أوّل بتحديد ماهية المصطلح ولوازمه ومتعلّقاته، وبرصد ماهية المصطلح التقني وجهود تعريبه، ونُعْنَى في مقام ثانٍ بتقديم قراءة وصفيّة نقدية لنماذج من ترجمة المصطلح التقني في المدوّنة المعجمية العربية المتخصصة، وذلك في إطار مقاربة إجرائية تطبيقية تُرَاوِح بين الوصف والتحليل والتفكيك والاستنتاج، في إطار ما يُعرف بمبدأ تضافر المناهج.

أوّلًا: تعريب المصطلح التّقني... مدخل نظريّ/ سؤال الماهية

تحديد المفاهيم مدخل ضروري في كلّ مقاربة علمية موضوعية، وضبط الماهية خيار منهجي مهمّ يؤسّس لتفاعل تعاقدي ضمني بين الباث والمتلقي، بمقتضاه يتسنّى للدارس تحديد فضائه المفاهيمي من ناحية، ويجعل المُتقبّل على بيّنة من المصطلحات المفاتيح التي توجه البحث من ناحية أخرى، فيتحقّق الفهم والإفهام في آن. لذلك سنُعنى في هذا المستوى من الدراسة بالتّعريف بالمصطلح عمومًا، والمصطلح التقني والمُراد بتعريبه خصوصًا.

١ - في ماهية المصطلح

أ - مفهوم المصطلح

ذهب جلّ دارسي علم المصطلح إلى اعتبار المصطلح «رمزًا لغويًا متّفقًا عليه يُمثّل مفهومًا محدّدًا في مجال معرفي خاص»[١٧]وفي السياق نفسه يُعرّف غي روندو المصطلح بأنه «وحدة لغوية تسمّي مفهومًا [...] داخل مجال نشاط مخصوص»[١٨]، وجاء في المواصفة الدوليّة عدد ١٠٨٧، الصادرة عن المنظمة الدوليّة للتّقييس، أن «المصطلح تسمية لمفهوم معرّف في لغة اختصاص بالاعتماد على وحدة لغوية»[١٩].

(١٧) Felber, p. 3.

(١٨) Rondeau, p. 173. «Cette unité linguistique qui dénomme une notion (...) à l'intérieur d'un domaine d'activité spécialisée».

(١٩) المنظّمة الدوليّة للتّقييس (أيزو)، «المواصفة الدوليّة ١٠٨٧،» **مفردات علم المصطلح** (١٩٩٠)، ص ٧.

تصل هذه التعريفات على اختلافها المصطلح بمجال معرفيّ محدّد، وتنبّه إلى أنه وحدة لغوية تتكوّن من تسمية ومفهوم، والمراد بالمفهوم في الدّرس المصطلحي المعاصر «عمليّة التمثّل التجريدي لمجموع الخصائص المميّزة لموضوع ما»[٢٠]، فلكلّ موضوع سواء أكان ماديًّا أم غير ماديّ خصائص أساسيّة يمتاز بها عن غيره من الموضوعات وخصائص ثانويّة يشترك فيها مع غيره من الظواهر والأشياء الموصوفة. ومجموع تلك الخصائص «تصلح لتصنيف المفاهيم، وهي ضروريّة لتحديد مفهوم ما بالنسبة إلى مفاهيم أخرى في مجال محدّد»[٢١]. وعرّف فيلبر الخاصيّة بأنها «عنصر من عناصر المفهوم تساعد في وصف أو تحديد سمة موضوع ما». ومن ثمّة، تقتضي بلورة المفهوم صياغة تمثّل ذهني مجرّد لخصائص الموضوع الموصوف واستثمار تلك الخصائص في صياغة التسمية المصطلحيّة باعتبارها تمثيلًا للمفهوم بوساطة وحدة لغوية[٢٢]، حيث التّسمية هي الشكل اللغوي الخارجي للمصطلح، وهي «تحيل مباشرة إلى المفاهيم المرتبطة بالأشياء»[٢٣]، فـ «الأساس في إنتاج المصطلح هو وجود مرجع (مفهوم، شيء) يتوجّب البحث عن تسمية له»[٢٤].

بناء عليه، العلاقة بين المفهوم والتسمية هي علاقة ضروريّة منطقيّة لا تستقيم صياغة المصطلح من دونها، والتّسمية لا تتمّ اعتباطًا، بل تقع اتّفاقًا بين أهل الاختصاص، وتكون مستجيبة لخصائص الموضوع الموصوف.

يفترض في السياق المصطلحي أن «تدلّ التسمية الواحدة على مفهوم واحد، وأن يُسمّى المفهوم الواحد بتسمية واحدة[٢٥] داخل مجال معرفي

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧.

(٢١) **مبادئ علم المصطلح وطرائقه** (تونس: المعهد الوطني للمواصفات والملكيّة الصناعيّة، ١٩٩٠)، ص ٢.

(٢٢) Rondeau, p. 23: «La dénomination est la forme linguistique interne du terme».

(٢٣) بسام بركة، «المصطلحات ومسألة توحيدها،» ورقة قُدِّمت إلى: **المؤتمر العربي الأول للترجمة: النهوض بالترجمة، ٢٨ - ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، بيروت - لبنان** (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، [د. ت.])، ص ٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٥) «المواصفة التونسيّة ٠٤,٤٤،» في: **مبادئ علم المصطلح وطرائقه**.

مخصوص، وهو ما يُعرف في علم المصطلح بمبدأ أحاديّة العلاقة بين التسمية والمفهوم الذي يُعدّ من أسباب التمييز بين الكلمة والمصطلح.

ب - في التمييز بين المصطلح والكلمة

المصطلح والكلمة كلاهما وحدة لغوية دالّة، وكلاهما موضوع على سبيل الاتفاق ومتداول بين الناس على سبيل التواضع، لكنّ الفروق بينهما كثيرة، وتبرز في ثلاثة مستويات على الأقلّ، أوّلها: المستوى الدّلالي، إذ تتكوّن الكلمة من بناء صوتي هو الدالّ، ومن متصوَّر ذهنيّ هو المدلول، والعلاقة بينهما علاقة غير منطقيّة، بل اعتباطيّة بامتياز، تتحدّد بحسب اقتضاءات الاستعمال، وبحسب ما تواضعت عليه مجموعة المتكلّمين، ومثال ذلك كلمة: «شجرة»، فالصّورة الصوتيّة المتكوّنة من (شين مفتوحة وجيم مفتوحة وتاء مرفوعة)، تمّ الاتفاق على أساس المواضعة والعفوية على ربطها بصورة ذهنية دالة على نبتة فارعة وذات أوراق.

أمّا المصطلح، فوحدة لغوية تتكوّن من تسمية ومفهوم العلاقة بينهما ضروريّة منطقيّة، والمصطلح لا يُوضع عفوًا، بل تؤسّس صياغته على ملاءمة التّسمية لخاصيّة واحدة أو أكثر من خصائص المفهوم، فتُربط التّسمية بشكل المفهوم أو لونه أو حركته أو مكانه أو تموضعه أو عدده[٢٦].

كما يتمّ «وضع المصطلح من جهة متخصصة في مجال ما، فردًا كانت أم جماعة، ففعل التسمية في الاصطلاح قائم على وعي مسبق بالمفهوم بخلاف التلقائية أو العفوية التي تطبع وضع الدالّ إزاء المدلول[٢٧] عند صياغة الكلمة. فمصطلح Globule مثلًا هو تسمية وضعها أهل الاختصاص بمراعاة خاصّيتين في المفهوم: الشكل الكروي الذي تدلّ عليه عبارة (Globe)، وصِغر الحجم الذي تُحيل إليه المتعلّقة اللفظيّة «ule»، هما معًا من الصفات الواسمة لخلايا الجسم.

المستوى **الثاني** للتّمييز بين الكلمة والمصطلح هو السياق، حيث

(٢٦) محمّد هيثم الخيّاط [وآخ]، **علم المصطلح لطلبة كلّيات الطبّ والعلوم الصحيّة** (بيروت: أكاديميا أنترناشيونال، ٢٠٠٧)، ص ٦٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٥.

الكلمة تكتسب دلالتها من السياق اللغوي الذي تندرج ضمنه، فيتحدّد معناها بحسب ما يعقد من علاقات بينها وبين الوحدات اللغوية المجاورة لها في المركّب اللفظي أو الجملة، فكلمة «عين» مثلًا يتبدّل مدلولها من سياق تركيبي إلى آخر، فعين السّلطان الجاسوس، وعين القوم سيّدهم، وعين الماء النّبع الصافي، وعين الحبيبة موطن الجمال الفاتن فيها، وعين الحقيقة أي مطلق الصواب، وبذلك يتجدّد معنى كلمة عين ويتغيّر مدلولها بحسب ما يلحق بها من وحدات لغوية مجاورة.

أمّا المُراد بالمصطلح فيتحدّد بحسب المجال المعرفي الذي يندرج ضمنه، ولا يتغيّر مفهوم المصطلح بحسب السياق اللغوي، بل يتغيّر بحسب المجال المعرفي الذي ينتمي إليه. فالعين في الطبّ هي عضو الإبصار، وفي الفلسفة هي معادل للجوهر مقابل العَرض، أمّا في الأرصاد الجويّة فثقب في جوف الإعصار.

المستوى **الثالث** للتّفريق بين المصطلح والكلمة متعلّق بالانتماء المعجمي لكلّ منهما، فالكلمة تنتمي إلى المعجم العامّ، وترد فيه مرفقة بعدد من المعلومات المتّصلة ببنائها الصوتي والصرفي والتركيبي وبمعناها وسياقات استعمالها. أمّا المصطلح فينتمي إلى معجم اللغة الخاص، ففي زمن غلب عليه التخصص، وتعدّدت فيه المعارف، أصبح لكلّ علم مصطلحاته الخاصة التي لا يُدرَك دون تمثّلها، لذلك جرى تصنيف المعاجم المتخصصة وتعديدها بحسب تعدّد المجالات العلميّة لتستوعب مجموع المصطلحات الخاصة بكل شُعبة من شُعب المعرفة، حيث للطبّ مصطلحاته، وللدبلوماسية لغتها الخاصة وللتكنولوجيا النووية جهازها المصطلحي الخاص، وكذا الأمر بالنسبة إلى المعارف كلها على اختلافها. ووضع المصطلح أمر دقيق، وفعل جَلَلٌ، يُشرف عليه متخصصون باللغويات، وبكلّ مجال من مجالات المعرفة، وهو لا يُصاغ بطريقة اعتباطيّة، بل وفق مقاييس معلومة ومعايير محدّدة.

ج - معايير مقبوليّة المصطلح

لكي يكون المصطلح نافقًا في الناس، معتمدًا عندهم، مُعبّرًا عن

الغـرض العلمـيّ المقصـود يجب أن تُراعى فـي صياغته معايير عـدة، أهمّها «الاختصـار والصحّة اللغويـة والدقّة والإيجاز وأحاديّـة الدّلالة»[٢٨]، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- **الصحّـة اللغويـة**: يُراد بذلـك أن يكـون المصطلح الموضـوع مراعيًا البناء اللغوي المُتّفق عليه بين جمهور المتكلّمين، فتكون صيغته الصوتية غير نافرة عن النظام اللسـاني المُتداول، بل مسـتجيبة لاقتضاءات التّقعيد النحوي والصرفي في اللغة التي ينتمي إليها المصطلح الجديد.

- **الدقّة**: تقتضي لغة العلم لزوم الوضوح، والابتعاد من أسباب الغموض كلها، لذلك يُفترض في المصطلح أن يكون بسـيط الصياغة، قريب المأخذ، واضح الدلالة، بعيدًا من الغرابة والحوشية والتورية وغير ذلك من الأساليب البلاغيـة الموغلـة في الخيال من قبيل التشـبيه أو الاسـتعارة[٢٩]. كما تقتضي الدقة وجود مناسبة بين خصائص المفهوم والتسمية المصطلحية، ولا يشترط في المصطلح اسـتثناء خصائص المفهوم كلها، بل يكفي أن تكون بينه وبين بعضها مشابهة أو مشاركة[٣٠].

- **الإيجـاز**: يُـراد بـه «التعبير عـن المضامين العلمية بأقلّ عـدد ممكن مـن الألفاظ من غيـر الإخلال بالمعنى»[٣١]، وفي ذلك تيسـير علـى المُتكلّم بتمكينـه من البيان عن القصد بأقلّ ما يُمكن من الوحدات اللغوية، فالإيجاز يُحقّـق مطلب الاقتصاد اللغوي، ويسـتجيب لميل المُتكلـم للمجهود الأدنى، لذلك يُفضّل اعتماد «الصيغة الجزلة»[٣٢] للمصطلح بشـرط أن تكون واضحة الدلالـة، أما إذا كان الاختصـار مُدعاة للإبهام، فيمكـن اعتماد المصطلحات التي بها طول في الصياغة.

---

(٢٨) عبـد اللّطيـف عبيـد، **اسـتخدام التقانـات الحديث فـي تطوير اللغـة العربية** (تونـس: المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٠)، ص ١١.

(٢٩) شاهين، ص ٦٩ - ٧٩.

(٣٠) علـي القاسـمي، **علـم المصطلـح: أسسـه النظريّـة وتطبيقاتـه العمليّـة** (بيـروت: مكتبـة لبنان ناشرون، ٢٠٠٨)، ص ٧٠.

(٣١) «المواصفة التونسيّة ٠٤,٤٤».

(٣٢) القاسمي، ص ٧٠.

- **الاشتقاقيّة:** يُعدّ الاشتقاق من أهمّ وسائل توليد المصطلح في اللغة العربية، إذ هو آليّة من آليّات تعديد المصطلحات بنيويًّا ودلاليًّا على نحو يُسهم في إغناء الظاهرة اللغوية من ناحية، ويُمكّن المُتكلّم من تسمية الأشياء الحادثة من ناحية أخرى، لذلك تفضّل «الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به»[٣٣]، وتُفضّل الكلمة المفردة لأنها تساعد في تسهيل الاشتقاق والنّسبة والإضافة والتّشبيه والجمع[٣٤].

- **أحاديّة الدّلالة:** يُشترط في الصناعة المصطلحيّة أن يُعبَّر عن المفهوم الواحد بمصطلح واحد[٣٥]، وذلك طلبًا للوضوح، وضمانًا للدقّة وتفاديًا لما ينجم عن الترادف والاشتراك اللغوي من لَبس يفضي إلى التّشويش على عملية التواصل بين مستعملي المصطلح في الحقل العلمي الواحد.

٢ - في ماهية المصطلح التّقني وتعريبه

أ - في مفهوم المصطلح التقني

المصطلح التقني هو «اللّفظ أو الرّمز والعبارة التي تعيّن مفهومًا مجرّدًا أو محسوسًا داخل مجال من مجالات المعرفة يسمّي ذوات مادّية موجودة أو مستحدثة في مجال التقانة من قبيل الإلكترونيات والأجهزة الميكانيكية والأقمار الصناعية والهواتف الجوالة والطائرات وغيرها. ويجوز أن يكون من جهة بنيته مفردة أو مفردتين، أو مختصر عبارة، أو مجرّد رمز لها، ويفترض في صياغته أن يكون واضحًا، دقيقًا، سهل الاستعمال، موجزًا، أحادي الدلالة على نحو تستدعي فيه التسمية المفهوم في غير لَبس، ويحيل فيه المتصوّر الذهني على التسمية في غير غموض. ولا تخرج صياغة المصطلح التقني وترجمته إلى العربية عن هذه القواعد التي تداولها المشتغلون بعلم المصطلح والمؤسّسون له، بخاصّة أن المصطلح التقني هو عبارة ذات معنى خاصّ في مجال علمي أو تقني، ويقتصر استعمالها وفهم

(٣٣) ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلمي العربي التي عُقِدت في الرّباط في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨١.

(٣٤) المصدر نفسه، المبدآن ١٠ - ١١.

(٣٥) عبيد، **استخدام التقانات**، ص ١١.

مضمونها على المتخصصين في مجال معيّن[٣٦]، ما يعني ضرورة تحرّي الدقة ولزوم معايير مقبولية المصطلح عند تعريب المصطلحات التقنية.

ب - في مفهوم التعريب وضرورته

المُراد بتعريب المصطلح التقني ترجمته من لغة أجنبية «منطلق» إلى اللغة العربية باعتبارها لغة «وصول»، وهو أمر ممكن من خلال البحث عن مقابل للمصطلح الوافد في اللغة العربية، أو من خلال اعتماد آلية الاقتراض اللغوي متى عزّ وجود المقابل العربي، فيتمّ تعريب الدّخيل وتنزيله ضمن قوالب العربية وأوزانها مع محافظته على صيغته الصوتية في اللغة المصدر، وقد يكون التعريب باعتماد الترجمة الحرفية، أو باعتماد وسائل التوليد اللفظي والدلالي من قبيل النحت والاشتقاق والإلصاق وغيرها. فهل بدا العرب المعاصرون على وعي بأهمّية تعريب المصطلحات التقنية؟ وعلى أي أساس يمكن التشريع لمطلب تعريب المصطلح التقني في السياق اللغوي العربي المعيش؟ وكيف جرت ترجمة المصطلح التقني في المدوّنة المعجمية العربية المتخصصة؟

الواقع أن تعريب المصطلح التقني ضرورة حضارية تمليها معطيات عدة:

أوّلها: أن ترجمة المصطلح التقني ضرورة معرفية، فالمصطلحات مفاتيح العلوم[٣٧]، ولا سبيل إلى فهمها وتمثّل نظمها من دون الوعي بماهية مصطلحاتها والحقول المفاهيمية والدلالية التي تنتظم منها، فالمترجم إذ يترجم ما يترجم، يتعامل مع نصوص متخصصة لا يمكن أن يفكّ مغالقها إلاّ إذا تعرّف إلى مصطلحاتها، وتبيّن مقابلاتها في اللغة «الهدف» على نحو يؤمّن فهمه للنص المترجم، ويضمن تحقيق مطلب التواصل وغاية الإفهام لدى المتقبّل، فنقل المصطلح إلى العربية يساهم بإغناء الملكة اللغوية لدى المترجم من ناحية، ويجعل لغة الضّاد قادرة على مواكبة

(٣٦) مفردات علم المصطلح، المادّتان ٣١ - ٣٢، ومؤسّسة إيزو ISO، «التوصية ١٠٨٧،» **اللّسان العربي**، العدد ٢٢ (١٩٨٣).

(٣٧) الشاهد البوشيخي، **المعجم التاريخيّ للمصطلحات العلميّة**، سلسلة دراسات مصطلحيّة؛ ١، ط٣ (فاس: طبعة آنفو - برانت، ٢٠٠٤)، ص ٨.

إحداثات اللغة العلمية الوافدة وتطويعها وفقًا لأنساق العربية وقواعدها.

ثانيها: أننا نعيش اليوم ثورة رقمية اتصالية واكبتها وفرة في المعلومة، وسيولة في المصطلح التقني حتى أصبحنا نعيش حالة من «الانفجار اللغوي»[٣٨] المنتج، على حدّ قول نبيل علي، وقدّر عدد من الدارسين عدد المصطلحات العلمية الظاهرة سنويًا بـ ٤٠٠٠٠ مصطلح. ومعلوم أننا في مسيس الحاجة إلى تعريب هذا الكمّ الهائل من المصطلحات الوافدة حتى نُحدّ من مسافة الفجوة المصطلحية من ناحية، وحتى نُسمّي الأشياء الجديدة والمخترعات الحادثة بأسمائنا، فنمتلكها على نحو ما ونتفادى بليّة الإحساس بغربة حضارية مضاعفة إزاءها.

ثالثها: أن ترجمة المصطلح التقني ضرورة مهنية، فهي تمكّن المترجم والمهندس والميكانيكي والمُتخصص في المعلوماتية ورجل الأعمال على السّواء من فهم المنتجات الوافدة، ومعرفة وصفات استعمالها، وكيفيّات توظيفها، وطرق تسويقها، ومكوّناتها الدنيا والكبرى، ما يُسهم في تيسير التبادل التقني والاقتصادي البيني عربيًا ودوليًا فيكون تعريب المصطلح التقني بابًا من أبواب التنمية الاقتصادية الشاملة.

٣ - جهود تعريب المصطلح التّقني

تُعدّ حركة التعريب رافدًا مهمًّا من روافد نشر اللغة العربية وضمان استمرارها، فالتعريب باعتباره «إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبيّة، يهدف إلى إثبات تعميم اللغة العربية واستخدامها في ميادين المعرفة البشرية كلها[٣٩]. وفي ذلك إغناء للغة الضّاد، وإثراء للرصيد المعجمي والزاد المعرفي للمتكلم العربي، فالتعريب سبيل إلى التمكن من أسباب العلم، وإلى استيعاب الفكر الوافد وإعادة صياغته في قوالب عربية، ما يُسهم في إحياء اللغة العربية وفي تنشيط عملية التفاعل مع الآخر، وفي

(٣٨) نبيل علي [وآخرون]، **الفجوة الرّقميّة: رؤية عربيّة لمجتمع المعرفة**، عالم المعرفة؛ ٣١٨ (الكويت: مطابع السياسة، ٢٠٠٥)، ص ٣٥.

(٣٩) محمود السيّد [وآخرون]. **الخطّة العامّة لتعريب التّعليم** (تونس: المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ٢٠١١)، ص ٩.

مدّ جسور التواصل بين الهوية الذاتية والمشهد الحضاري الكوني.

ازدهرت حركة التعريب مع بدايات النهضة العربية إبان حكم محمد علي في مصر، فبعد انتباه العرب والمسلمين للتطوّر المشهود في بلاد الغرب زمن الثورة الصناعية، وإبان الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨، انصرفوا ينهلون من ينابيع العلوم الغربية الحديثة، وعملوا على تعريب ما أمكن في مجالات الطبّ والصيدلة والكيمياء، إذ تمّ تأسيس المدرسة العُليا للطبّ في مصر في عام ١٨٣٢، وقام المشرفون عليها بترجمة ٨٦ كتابًا في تخصّصات عدة، وما لبثت تلك الكتب بعد نجاحها أن انتشرت في أنحاء العالم العربي والإسلامي[٤٠]. واعتمدت كلّية الطبّ في دمشق العربية لغة أساسيّة في التدريس منذ تأسيسها. كما ظهرت في مطلع القرن العشرين مجامع لغوية عربية من قبيل مجمع اللغة العربية في دمشق في عام ١٩١٩، ومجمع اللغة العربية في القاهرة في عام ١٩٣٢.

كان المُراد هو المحافظة على سيادة لغة الضاد وضمان استمرارها بمواجهة الهيمنة اللغوية والثقافيّة للمستعمر من ناحية، والعمل على مواكبة اللسان العربي لمنتجات العصر الصناعي الجديد من ناحية أخرى.

الملاحظ أن دولة الاستقلال في البلدان العربية أولت العربية اهتمامًا بيّنًا، حيث تضمّنت معظم دساتير الأقطار العربية الوليدة النص على اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة، والمعتمدة في المؤسسات الإدارية والتربوية والمالية، لكن الواقع يُخبر أن تعريب المؤسسات الحيوية في الدولة وتفعيل حركة الترجمة إلى العربية مشروع ما زال ينتظر التفعيل الإجرائي والإمضاء الجدّي، إذ جهود التعريب متفاوتة من قطر إلى آخر، ولا نكاد نجد خطة قومية عربية موحّدة تهدف إلى ترسيخ التعريب وإلزام الأقطار العربية باعتماده[٤١].

---

(٤٠) محمّد حافظ، **قضيّة التعريب في مصر** (القاهرة: الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٩٩٧)، ص ٥.

(٤١) في خصوص واقع التعريب في الوطن العربي، انظر: نازلي معوّض أحمد، **التعريب والقوميّة العربيّة في المغرب العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٦)، وقاسم سارة، **التعريب: جهود وآفاق** (دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٩).

الحال أن التعريب ضرورة حضارية وحاجة وجودية الآن وهنا، فكسب معركة التقدم والفعل في مجتمع الحداثة لا يكون إلا بالتمكين للغة العربية في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة «فمن لا يتفاعل مع العولمة، ولا يجاري التطوّر في الاقتصاد وفي العلم والفنون بلغته من خلال مجاراتها للتطوّر يبقى على هامش الحضارة الإنسانية، ولا يُساهم فيها، بل أكثر من ذلك أيضًا يحجب التطوّر عن لغته ذاتها»[٤٢].

بذلك، العلاقة ضروريّة بين كينونة الفرد وفاعليّة اللغة، فالإنسان باعتباره كائنًا ناطقًا لا يستوي فاعلًا بامتياز في الاجتماع الإنساني إذا لم تكن لغته مواكبة لأحداث العصر، قادرة على تمثّل مستجدات الظرف التاريخي الذي ينتمي إليه، فاللغة هي وسيلة تعبير، وقول وجود، وأمارة كينونة، بحياتها يحيا الإنسان، وباستمرارها تستمر الجماعة البشرية، وهي «ليست مجرّد أداة تواصل بل هي أداة بناء الأمّة»[٤٣]، باعتبار أن انتظام شؤون الناس، وسيرورة معاشهم، وشيوع إبداعهم، وقيام اقتصادهم، وانتشار فنهم، كل ذلك لا يكتسب خصوصيته وفرادته وامتيازه إلا إذا ورد بلغة المُبدع، وعبّر عن هويته المخصوصة وخلفيته الثقافية المميزة ما يسمح له بتقديم الإضافة إلى الآخر والتحاور معه لغويا وثقافيًّا، «خاصّة أننا نعيش في زمن لن يتردّد، ولن يجد أيّ حرج في نسيان اللغات التي لا تستجيب لآليّات الإبداع والإنتاج والتطوير»[٤٤].

الملاحظ أن التعريب على أهميته التي أجليناها سلفًا لم يأخذ بعدُ مداه المأمول في السياق العربي المعاصر، إذ أدّت العولمة اللغوية إلى هيمنة اللغتين الإنكليزية والفرنسية على التداول اللساني في البلدان العربية شفويًّا وكتابيًّا، وانحسر التعريب في المستوى الأكاديمي والمؤسّساتي الرسمي، ولم يترجم إلى واقع عمليّ يحياه المواطن العربي ويُطبّقه في مختلف مناحي

(٤٢) عزمي بشارة، **أن تكون عربيًّا في أيّامنا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٩)، ص ٥٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٤٤) كمال عبد اللّطيف، **ملاحظات أوّلية لمواجهة تحدّيات تقانة المعلومات: التقانة العربيّة في ظلّ وسائل الاتّصال الحديثة**، سلسلة كتاب العربي؛ ٨١ (الكويت: وزارة الإعلام، ٢٠١٠).

الحياة الفنّية والإبداعية والعملية، وفي مقامات التواصل اليوميّة داخل المؤسسة الإعلاميّة أو التعليميّة وخارجها. ويشير رشدي طعيمة في هذا الخصوص إلى أن «الأبحاث العلميّة حول الاتصال اللغوي بمنطقة الخليج العربي تذكر أن اللغة الإنكليزية تحتل المرتبة الأولى في التخاطب اليومي، يليها هجين لغوي خليط من العربية والإنكليزية»[٤٥]. وفي السياق نفسه يُنبّه إلى أن مسار التعريب في منطقة المغرب العربي ما زال متعثّرًا، فما زالت كثير من مقرّرات المناهج في المؤسّسات التربوية والجامعية تُدرّس باللغة الفرنسية، وبخاصة المواد العلمية مثل الطبّ والكيمياء والفيزياء والاقتصاد والصيدلة، وما زالت المؤسّسات الإعلاميّة تزاوج بين استخدام اللغة العربية واللهجات المحلية، أو اللغات الأجنبيّة، ما أسهم في إنتاج جيل هجين لغويًا لا يكاد يمتلك هوية لغوية خاصة به. وأشار **تقرير التّنمية الثامن عشر**، الصّادر عن البنك الدّولي في عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ إلى أنه «يتعيّن على البلدان النامية، ومن بينها الدول العربية، أن تتخذ خطوات ثلاث لتضييق فجوة المعرفة: الحصول على المعرفة، استيعاب المعرفة، نقل المعرفة[٤٦].

الحقيقة أن هذه الخطوات يمكن أن تجد سبيلها إلى الإنجاز في أرض الواقع إذا تمكّن المواطن العربي من لغة الذات ولغة الآخر على السواء، وأحسن تمثّل اللغات الطبيعية واللغات الخاصة بمجالات العلوم والتقانة، واستيعاب المعرفة وتطويعها لإنماء الذات لغويًا وثقافيًا وحضاريًا، فالتقدّم ممكن بفهم ماهية الأشياء والظواهر ومعرفة عللها وكيفيّات انتظامها، وذلك لا يكون إلا عبر الإمساك بناصية اللغة التي صيغت بها الأفكار والعلوم، والظواهر المدروسة، والعمل على نقل تلك المعارف إلى لغة الأنا قصد المساهمة في بناء الذات الحضارية للفرد والجماعة، وقصد العمل على توطين العلم وأسباب المعرفة في تربة عربية.

يتبيّن الناظر في المكتبة العربية المعاصرة توزّع حركة التعريب بين

(٤٥) رشدي طعيمة، «اللّغة العربيّة تعيش غربة وطنها،» **المجتمع**، العدد ١٢٩٢ (١٧ آذار/ مارس ١٩٩٨)، ص ٢٥.

(٤٦) **استراتيجية نشر الثقافة العلميّة والتقانيّة في الوطن العربي** (تونس: المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٦).

جهود فردية وجهود مؤسّساتية، ولا يفوت الدّارس هاهنا التنبيه إلى الدور الذي قامت به مجامع اللغة العربية في مواكبة الدّفق المصطلحي الهائل المشهود في لغات العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية والعلوم الصحية والعلوم التقنية، إذ جرت ترجمة آلاف المصطلحات من الإنكليزية والفرنسية إلى العربية، وأصدر مجمّع اللغة العربية في القاهرة ٣٦ معجمًا مختصًّا في مجالات معرفيّة شتّى مثل الهندسة والزراعة والمعلوماتية والفلسفة والاقتصاد والكيمياء وغير ذلك. وشرع مكتب تنسيق التعريب في الرباط بنشر سلسلة من ٥٥ معجمًا موحّدًا في مجالات علميّة مختلفة، كما صدرت عن مجمع اللغة العربية في الأردن معاجم في مجالات عدة، الصناعة والحاسوب والصيدلة... وغيرها.

على الرغم من ضآلة حركة التعريب في مجال التقانة، لا يمنع ذلك من الإشارة إلى عدد من الأعمال المعجمية المتخصصة التي أُضيفت إلى المكتبة العربية المعاصرة، وأسهمت بتعميم المُصطلح التقني وتوطينه في السياق الإبيستمي والتداولي العربي، ونذكر هاهنا عددًا من المعاجم المُتعلقة بفروع تقنية مختلفة، وذلك على سبيل الذّكر لا الحصر، فحسبنا أن نشير إلى **معجم المصطلحات العلميّة والتقنيّة في الطّاقة الذرّية** (عربي - إنكليزي - فرنسي - إسباني - روسي)[٤٧]، وصدر عن مطبوعات الأمم المتحدة وهيئة الطاقة الذرية في سورية في عام ١٩٨٦، وتضمن المقابلات العربية لـ ٦٠٠٠ مصطلح أجنبي في مجال الذرة، وألفته لجنة فنية من كبار الفيزيائيين والكيميائيين في جامعة دمشق.

اضطلع هذا المعجم بوظيفتين بارزتين: **الأولى** تعريب المصطلح التقني في مجال الطاقة الذرية وجعله في متناول المتكلّم العربي، و**الثانية** تأمين التواصل بين الأنا والآخر في هذا الحقل على نحو يضمن الفهم والإفهام بين الباثّ والمتلقي.

من بين المعاجم المشهورة في مجال التقانة **معجم مصطلحات**

(٤٧) **معجم المصطلحات العلميّة والتقنيّة في الطّاقة الذرّية** (دمشق: مطبوعات الأمم المتحدة وهيئة الطاقة الذرية في سورية، ١٩٨٨).

الهندسة الميكانيكيّة (إنكليزي - عربي - إنكليزي)[٤٨]، الذي صدر في طبعته الأولى في عام ١٩٩٨ عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، واشتمل على أكثر من ألفي مصطلح في مجالات الهندسة الميكانيكية، أشرف على صياغة المادة المصطلحيّة العربية عدد من أعضاء المجمع، وانتهجوا في بنائه نهج ترتيب المداخل، في القسم الأوّل، ترتيبًا بحسب حروف المُعجم العربي، أمّا القسم الثاني فرتّبت مداخله بحسب التّرتيب الألفبائي الإنكليزي. وعمد المصنّفون إلى الإشارة أمام كل مصطلح إلى المجال المعرفي الذي يندرج فيه من مجالات الهندسة الميكانيكية مثل: هندسة الطيران أو هندسة الإنتاج أو الديناميكا الحرارية، أو التصميم الهندسي وغير ذلك من الحقول المعرفية الفرعية على نحو أسهم في الوصل بين المصطلح ومجاله المفهومي وفضائه الدلالي. كما أن لزوم الترتيب الألفبائي العربي أسهم في تعميم تداول المعرفة باللغة العربية، وفي استنبات العلوم داخل الفضاء اللغوي للأمّة.

أما **معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا** (إنكليزي - عربي)[٤٩]، الصادر عن الهيئة القوميّة للبحث العلمي في معهد الإنماء العربي في ١٩٨٢، ويغلب عليه الطابع الموسوعي، فهو جامع لآلاف المصطلحات التي تنتمي إلى حقول معرفية شتّى، ويشمل حوالى ١٠٨٠٠ مدخل معرّف، بالإضافة إلى ٣٠٠٠ رسم توضيحي. وتنتمي هذه الوحدات المعجميّة المُثبتة به إلى ١٠٢ علم وفرع متخصص، من ذلك الاتصالات - الآثار - الإلكترونيّات - الفضاء - الهندسة - الميكانيك - الفيزياء الفلك - الأرصاد الجوّية... إلخ. وتكمن أهمية هذا المؤلَف في قدرته على استحضار مصطلحات كمّ هائل من العلوم في متن معجميّ واحد، وتقديمه شروحات وتعاريف لكل مصطلح على نحو يجعل المتلقي يتمثّل مفهوم الوحدة المصطلحية، بخاصة أن الصور تزيد في تأمين مطلب الإيضاح متى عزّ فهم المصطلح التقني.

---

(٤٨) مجمع اللّغة العربيّة القاهرة، **معجم مصطلحات الهندسة الميكانيكيّة** (القاهرة: الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٩٩٨).

(٤٩) **معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا** (لبنان: معهد الإنماء العربي القومي، ١٩٨٢).

في إطار جهود مكتب تنسيق التعريب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المتمثلة في دعم حركة التعريب وتوحيد المصطلحات العلمية في الوطن العربي، أصدر المكتب ما يزيد على ٣٥ معجمًا مختصًّا بمجالات الصيدلة والهندسة والكيمياء والجيولوجيا وعلم الوراثة وغير ذلك من شُعب المعرفة وهو بصدد إعداد ٢٠ معجمًا آخر في حقول معرفيّة شتّى ستصدر لاحقًا. وأنهى المكتب صياغة الجزء الأوّل من معجم التعليم التقني الخاص بهندسة السيارات الذي تم إعداده بالتعاون بين مكتب تنسيق التعريب في الرباط والوكالة الألمانية للتعاون (GTZ) ومعهد غوته الألماني في القاهرة، ووضع هذا المُعجم الإلكتروني على الشابكة، ويتضمّن أكثر من خمسة آلاف مصطلح بأربع لغات: العربية، الألمانية، الفرنسية والإنكليزية(٥٠).

الملاحظ أن هذه المعاجم على أهميتها في إغناء الرصيد اللغوي العربي المعاصر ودورها المهم في المحافظة على حيوية اللغة العربية والتمكين لها في مجال التقانة، فإنها تبقى بحاجة إلى مزيد التنقيح والتجديد والمراجعة حتى تستوعب الحادث من المصطلحات، وتُواكب حركة النموّ الاقتصادي والإبداع التكنولوجي في العالم. ويبدو جليًّا أن هذه المعاجم، على اختلاف محاملها اللغوية، لا تقف على أرضية منهجية واحدة في مستوى معالجتها المادة المصطلحية، فهي تتباين في كيفية استحضارها المصطلح من جهة جمعه وتصنيفه وترتيب إيراده وطرائق وضعه وترجمته وتوليده، وتفترق في إثبات التعريف به من عدمه، وهو ما جعل العمل المصطلحي العربي موسومًا بالتشتّت. وركزت معظم الندوات والمؤتمرات المنعقدة حول المُصطلحيّة العربية على ضرورة الالتزام بمنهجيّة موحّدة في وضع المصطلح العربي، ويكفي هنا أن نذكّر بالندوة التي عُقدت في دمشق من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٩، ومن أهمّ مقرّراتها أنها تقترح تقديم تعريف علميّ مختصر بالمصطلح، وتوصي بالمحافظة على روح اللغة العربية وأسس التراث العربي عند صياغة المصطلح العربي من دون تعطيل حركة

(٥٠) انظر: موقع مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، <http://www.arabization.org.ma/archivenouvelles/tabid/112/ctl/details/mid/565/itemid/35/default.aspx>.

انظر أيضًا: ما هو مشروع المصطلح العربي، (ARABTERM), <http://www.arabterm.org/index.php?id=5&l=3&view=search>.

التوليد والإبداع في لغة الضّاد. ومن أهمّ توصيات تلك الندوة نذكر:

- إلحاق كلّ مصطلح بتعريف موجز دقيق يُبيّن دلالته العلميّة.

- تفضيل الكلمة التي تتيح الاشتقاق على التي لا تتيحه.

- تفضيل المصطلح الشائع الصحيح على المصطلح المتروك أو الغريب.

- تفضيل المصطلحات العربية الفصيحة على المصطلحات المُعرّبة.

- مسايرة النهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية، واستكمالها وتعريفها وترتيبها بحسب حقولها وفروعها.

- تكوين شبكة لغوية لاتحاد المجامع، ومراجعة ما تنتجه الهيئات العلمية من مصطلحات ومعاجم في مواطنه، وبالمثل ما ينتجه الأفراد العلميون ومدى الالتزام بالمنهجية العلمية[٥١].

الحقيقة أن الوعي بمدى إجرائيّة هذه التوصيات ومدى التزام اللغويين العرب أمر يُمكن أن نستجليه من خلال القيام بقراءة مجهرية مُفصلة لآلية تعريب المصطلح التقني في عدد من المعاجم العربية المتخصصة والمتعلقة بمجال معرفيّ مخصوص، وهو ما آلينا تدبّره في المبحث الثاني من هذا الفصل إذ رأينا أن ننكبّ على دراسة كيفيّات نقل مصطلحات الحاسوب إلى اللغة العربية في عدد من المعاجم المُتعلّقة بهذا الاختصاص.

- فكيف جرى استحضار العبارة المُصطلحيّة في المعاجم المختارة؟
- ما هي آليّات تصنيف المادة المُصطلحيّة، وترتيبها، والتعريف بها في المعجم المختص؟
- ما هي المعايير المعتمدة في نقل المصطلح المعلوماتي إلى العربية؟
- ما هي تجلّيات التماثل والتّباين بين المعاجم المختارة والحال أن الموضوع واحد؟

(٥١) نُشِرَت أعمال هذه النّدوة في: **مجلّة مجمع اللّغة العربيّة** (دمشق)، السنة ٧٥، العدد ٣ (تمّوز/يوليو ٢٠٠٠).

• وبم نُفسّر التشابه والتنافر فيها؟

ذلك ما يبوح به نظرنا في المبحث الثاني.

ثانيًا: تعريب المصطلح التقني
مقاربة تطبيقية لمُخرَجات المعاجم المُختصة

١ - في المعجم العربي والمعجمية

يُعدّ فن التصنيف في مجال الصناعة المُعجميّة من أعرق الفنون في تاريخ لغة الضاد، إذ أدّى استقرار الدولة الإسلامية وتعدّد العلوم النقلية والعقلية ونشاط حركة التثاقف داخل الملّة الإسلامية وخارجها إلى تشكّل ملامح مشهد معرفيّ متنوّع في عصور الإسلام الأولى، حيث ظهرت العلوم المتعلقة بالنص من فقه وتفسير وأصول فقه، وانفتح المسلمون على علوم الأوائل، وعلى كتب الفلاسفة واللاهوت وعلم الكلام.

مع تعدّد المعارف وتنوّع مسالكها وتباين مناهجها، الحاجة إلى التّمييز بين العلوم الحادثة أكيدة، وكان السّبيل إلى التفريق بين علم وآخر متمثّلًا في إفراد عدد من شُعب المعرفة بمعاجم مخصوصة وتعريفات محدّدة، وذلك حتى يتبيّن الدّارس ماهيّة مصطلحات العلوم، ويُميّز بين فن وآخر من فنون الكلام، فكان تصنيف المعاجم يتغيّا دفع العُجمة وإزالة اللَبس، وتيسير أسباب المعرفة لطالبها.

جرى في هذا الإطار وضع معاجم مهمّة، أسهمت في الحفاظ على الذاكرة اللغوية العربية من ناحية، وفي إنارة درب الدّارس وتقريب المفاهيم وإيضاح المصطلحات والتصوّرات وجعلها يسيرة المأخذ، ومن تلك المعاجم **مفاتيح العلوم** الذي ألّفه أبو عبد الله الخوارزمي (تـ ٩٩٧م) في النّصف الثاني من القرن الرابع، و**التعريفات** للشريف الجرجاني (تـ ١٤١٣م)، و**التوقيف على مهمّات التّعاريف** لعبد الرؤوف بن المناوي (تـ ١٦٣١م) و**كشّاف اصطلاحات العلوم** لمحمّد علي التهانوي (تـ ١٦٣١م). وظلّت هذه المعاجم وغيرها على امتداد قرون مستودع العرب وديوان أفكارهم وخزينة ألفاظهم في شُعب العلوم المختلفة.

الملاحظ أن الجهد المُعجمي العربي التقليدي على أهمّيته، وعلى ثراء مادّته لم يرق إلى درجة التأسيس النظري لفنّ صناعة المعاجم، ولم يتم إفراد هذا الباب من أبواب المعرفة اللغوية بعلم بعينه له أصوله المعلومة ومناهجه المخصوصة، حيث ظلّ المُعجمي محسوبًا على أنه مصنّف في اللغة على جهة الإطلاق، ولم يتم تحديد مجال اختصاصه، ولا موضوع أبحاثه. كما لا نكاد نجد تفريقًا منهجيًّا بين المعجم الخاصّ والمعجم العامّ، ولا نلفي تحديدًا دقيقًا لآليّات صياغة المعاجم وطرائق بنائها وكيفيّات وضع المصطلحات ومناهج التعريف بها والتمييز بينها وبين الكلمات المأنوسة في السياق التداولي اللغوي العام.

تلك نواقص تُداركها الدّرس المعجمي المعاصر، إذ استقلّ علم المُعجميّة بنفسه، وتحدّد موضوعه ومجال اشتغاله على جهة الدقّة باعتباره «علمًا يدرس مفردات اللغة ومعجمها، ويُرسي المبادئ النظريّة التي على أساسها توضع المعاجم والأدوات الأساسيّة لإثبات مفردات اللغة ومعرفتها»(٥٢).

جرى التّمييز بين «معجميّة عامة نظرية وتوافق ما يُسمّى بـ (Lexicology) ومُعجميّة عامة تطبيقية، وتوافق ما يُسمّى بـ (Lexicography). موضوع **الأولى** البحث في الوحدات المُعجميّة من حيث مكوّناتها، مثل الانتماء المقولي، والتأليف الصوتي والبُنية الصرفيّة وأصولها واشتقاقها ودلالاتها، وموضوع **الثانية** البحث في الوحدات المُعجميّة من حيث هي مداخل مُعجميّة تجمع من مصادر ومستويات لغوية ما، ثمّ توضع في كتاب هو المُعجم المدوّن بحسب مصادر ومستويات لغوية ما، ثمّ توضع في كتاب هو المعجم المدوّن بحسب منهج يتقيّد به المؤلّف المُعجمي في ترتيب المداخل والتّعريف بها»(٥٣).

من هنا، المعجميّة علم لسانيّ يُعنى بدراسة الوحدة المعجميّة نظريًّا

(٥٢) خولة طالب الإبراهيمي، **مبادئ اللّسانيّات** (الجزائر: دار القصبة للنّشر، ٢٠١١)، ص ١٥٠.

(٥٣) إبراهيم بن مراد، «أسس المعجم المختصّ باللسانيّة،» صوت العربيّة (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article &id=155:107&catid=101:2008-07-04-12-17-35&Itemid=362>.

وتطبيقيًّا من جهة بنائها الصّوتي وانتمائها المقولي، ومن جهة كيفيّات جمعها وطرائق ترتيبها وتصنيفها، وسُبل مفهمتها وترجمتها.

البحث الذي نحن بصدده على صلة متينة بمجال الدراسات المعجمية التطبيقية، وبمجال الصناعة المصطلحية، باعتبار أننا سنُعنى في هذا المبحث بكيفيّات استحضار المصطلح التقني في عدد من المعاجم العربية المتخصصة وطرائق إيراده وتعريفه وتعريبه. وسنهتمّ أوّلًا ببيان مفهوم المعجم المتخصص وشروط صياغته من منظور علم المعجمية، ونُعنى ثانيًا بتقليب النظر في المنجز المعجمي العربي المتخصص في عصرنا الحاضر، وذلك بمراجعة عدد من المعاجم الخاصة، فنتولّى تقديمها ووصف بنائها الخارجي، ونتجاوز ذلك إلى تجلية كيفيّة تعاملها مع المادة المصطلحية فنقف على استراتيجيات تعريب المصطلح التقني في المدوّنة المعجمية المتخصصة، وذلك باستقراء عيّنة من مصطلحات الحاسوب التي جرت ترجمتها من اللغة الإنكليزيّة إلى اللغة العربية في المعاجم المدروسة. والمراد العلم بآليّات وضع المصطلح المقابل في لغة الضّاد، والوعي بمدى استيفاء المرادف العربي لمعايير مقبوليّة المصطلح، والكشف عن مشكلات صياغة مصطلحات الحاسوب خصوصًا، ومصطلحات التقانة عمومًا في السياق اللغوي العربي المتخصصّ، وتشخيص أسباب تلك المشكلات وإمكانات تجاوزها سعيًا إلى صياغة مصطلح علمي دقيق، قابل للمقروئية، ومرشّح للرّواج بين جمهور المتكلّمين.

أ - في مفهوم المعجم المتخصص

المراد بالمُعجم المتخصص، في اصطلاح المعجميّين، مدوّنة لغوية ورقيّة أو إلكترونيّة تشتمل على قائمة من المفردات التي تنتمي إلى مجال معرفيّ محدّد وتسمّي مصطلحات علم أو فن ما مع ذكر تعريفات تلك الوحدات المصطلحيّة ومقابلاتها في اللغات الأخرى. وقد يكون المعجم المتخصص أحاديّ اللغة أو ثنائيّها، كما قد يكون متعدّد اللغات[٥٤].

(٥٤) محمّد رشاد الحمزاوي، «المعجم العربي المعاصر في نظر المعجميّة الحديثة،» **مجلّة مجمع اللّغة العربيّة**، السنة ٧٨، العدد ٤ (٢٠١٢)، ص ١٠٤٨.

تنتمي المعاجم المتخصصة إلى مجال اللغات الخاصة باعتبارها «أداةً ناقلةً لمعارف خاصّة»[٥٥]، فهي معاجم تُعنى بتجميع المادّة المصطلحيّة الخاصة بمجال معرفيّ مُعيّن وتبوّبها وتُصنّفها على نحو مخصوص، في زمن استقلت فيه العلوم، وغلب فيه التخصّص، وأضحى فيه لكلّ مهنة مُصطلحاتها، ولكلّ حقل معرفيّ أدواته المفهوميّة ووحداته المعجميّة الخاصة، «فكلّ علم يصطنع لنفسه من اللغة مُعجمًا خاصًّا»[٥٦]. وما اللغات الخاصة إلاّ «تعبير عامّ يُراد به تعيين اللغات المستعملة في مواقف تواصليّة (كتابيّة أو شفويّة) تختصّ بنقل معلومات تنتمي لحقل تجربة علميّة أو فنّية أو مهنيّة خاصّة»، فهي لغات تتفرّع عن اللغة العامّة، وتتّصل بها نحوًا وصرفًا وتركيبًا، لكنّها تختلف عنها لاختصاصها بجهاز مصطلحي خاصّ، وبمعجم لغوي محدّد يتعلّق بفن من فنون العلم، أو بمجال من مجالات التجربة الإنسانية.

نحا بعض المعجميّين نحو تعريف المعجم المتخصص بالخلف، فمايزوا بينه وبين المعجم العامّ. وفي هذا الإطار يندرج تنبيه محمود حجازي إلى عدد من الفروق بين هذين الصنفين من المعاجم، نُجملها في ما يلي:

– تتضمّن المعاجم العامّة ذِكرًا للكلمات المتداولة في اللغة العاديّة، لكن المعاجم المتخصصة تقتصر على المصطلحات.

– تتعدّد دلالة الكلمة في المعجم العامّ، لكن دلالة المصطلح في تخصّصه تكون واحدة، وغير غامضة ولا يخضع فهمها للسياق أو المجاز أو الإيحاء.

– ترتبط دلالة الكلمة في المعجم العامّ بمعايير صرفيّة وبمجال دلالي أو أكثر، لكن دلالة المصطلح في المعجم المتخصص يحدّدها المفهوم والحال المعرفي أو الحقل العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح[٥٧].

---

(٥٥) P. Lerat, *Les Langues spécialisées*, Collection linguistique nouvelles (Paris: Presses Universitaires de France, 1995), p. 20.

(٥٦) عبد السّلام المسدّي، **تأسيس القضيّة الاصطلاحيّة** (تونس: وزارة الثقافة والإعلام، المؤسّسة الوطنيّة، بيت الحكمة، ١٩٩٩)، ص ٢٣.

(٥٧) محمود حجازي، «معاجم المصطلحات في عصر التقنيات المتقدّمة» في: حجازي، **الأسس اللغويّة**، ص ٧.

بذلك، يوفّر المعجم المتخصص للمستخدم منظومة مصطلحية مفهومية خاصة لمجال مهني أو علمي معيّن على نحو يُمكّن الدارس من فهم المصطلح باعتباره وحدة معجميّة تنتمي إلى مجال إبيستمي مخصوص، فيتبيّن مفهومه ومقابلاته في اللغة الهدف، وعلى خلاف «المعجم العامّ الذي يُبنى على رصيد لغوي مستقر دوّنته المعاجم القديمة في الغالب [...] فإن المعجم المتخصص مبنيّ على رصيد مصطلحي متولّد باستمرار لأنه يُواكب ما يتولّد في اللغة من مصطلحات دالّة على الجديد من المفاهيم والأشياء»[٥٨] في مجالات علميّة مخصوصة.

بناء عليه، المعجم المتخصص مدوّنة لغوية تتعلّق بمجال معرفي معيّن، وتشتمل على ضبط دقيق للمصطلحات، وعلى تحديد للمفاهيم، وعلى مواكبة لإحداثات العصر ومستجدّات اللغات الخاصة.

ب - في شروط صياغة المعجم المتخصص

يُفترض في من يضع المعجم المتخصص أن يكون راسخ العلم باللغة، عارفًا بطرائق توليد المصطلحات وترجمتها، ومتمثّلًا مدلولها ومرادفاتها وتعريفاتها، ملمًّا بما سبق في مجال التصنيف المعجمي المتعلّق بمجال تأليفه.

مدار التّصنيف في المعجم المتخصص أمران: الأوّل الجمع، والثّاني الوضع، فالمعجميّ معني في مقام أوّل بجمع المادة المصطلحية من متون المصادر الشفويّة والمكتوبة، ومن المدوّنات الورقية والإلكترونيّة واصطفاء ما كان فصيحًا، وما كان مولّدًا. ويُعنى في مقام ثانٍ بوضع المصطلحات بترتيبها ضمن نظام مخصوص، وذلك بحسب التّرتيب الألفبائي، أو التّصنيف الموضوعاتي. ويتراقى بعد ذلك إلى اختيار المقابل في اللغة الهدف، أو ابتكاره إن لم يجد إليه سبيلًا في المدوّنات اللغوية السابقة، لكن ينصرف المعجمي أيضًا إلى تحديد ماهيّة المصطلح بذكر مفهومه ومجاله المعرفي، على نحو يُساهم في إيضاح التسمية المصطلحية ورفع اللَبس عن المراد بها.

(٥٨) بن مراد، «أسس المعجم المختص باللسانية».

سبق لابن منظور الإشارة إلى ضرورة هذين الركنين في بناء المعجم، أعني الجمع والوضع، ونبّه إلى وعورة الإحاطة بهما، مبرزًا أن التوفيق في الإجادة فيهما أمر قريب إلى المُحال أكثر منه إلى الإمكان، ويُجلي ذلك قوله: «وأمّا من أجاد جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه فإنه لم يُجد جمعه. فلم يُفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»[٥٩].

بناء عليه، إجادة الجمع والوضع أمر ضروريّ، ببلوغه تتحقّق الإفادة، وتتم الإضافة، وتعمّ المنفعة، ومن ثمّ يفترض في المعجم المتخصص أن يشتمل على ما يلي:

- ذكر المصطلح المناسب لكلّ مفهوم.
- النصّ على مقابل المصطلح في اللغة الهدف.
- نوع المصطلح (في لغة المدخل: مذكّر/مؤنّث، أو في اللغات المختلفة).
- التعريف: وفيه شرح لمدلول المصطلح في سياقه الفني أو العلمي الخاص.
- مجال الاستخدام (الفضاء المفهومي للمصطلح).
- ذكر شواهد تيسّر فهم المصطلح وتجعله قريب المأخذ، ميسور الفهم.
- تقديم الصور الدالة على الأشياء الماديّة[٦٠].

إلى ذلك، يتعيّن أن يكون مُصنِّف المعجم على دراية بالوظيفة الرئيسة التي وجّهت تصنيفه في هذا المجال، أهي وظيفة تعليميّة أم تعريفيّة أم ترجميّة أم إيضاحيّة، حتى يتلاءم المتن المعجمي مع الجمهور المستهدف، ومع اقتضاءات أفق انتظار المتقبّل.

(٥٩) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (تونس: الدار المتوسطيّة للنّشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، المقدّمة، ص ٦.

(٦٠) حجازي، «معاجم المصطلحات في عصر التقنيات المتقدّمة»، ص ١٣.

فكيف تمثّلت المعاجم العربية المتخصصة المادّة المصطلحيّة؟ وكيف أوردتها وكيف نقلتها إلى لغة الضّاد؟

٢ - تقديم المعاجم المتخصصة مدار الدراسة

الحقيقة أننا لن نُحيط، تفصيلًا، بالجهد المعجمي العربي المتخصص كله، فهذا أمر يضيق به المقام، وهو مشروع لا يرقى إلى بلوغه الفرد بل تنهض بتحقيقه الجماعة. ولذلك سنقصر جهدنا على النظر في آليّات تعامل بعض المعاجم مع المصطلح التقني وكيفيّات تعريبه.

يتمثّل عملنا التطبيقي، في هذا المستوى من البحث، في النظر في كيفيّة نقل عدد من المعاجم العربية المتخصصة ثنائية اللغة أو متعدّدة اللغات للمصطلح التقني من الإنكليزية إلى العربية، ودراسة القضايا اللسانية والدلالية التي تثيرها عملية ترجمة المصطلح العلمي إلى لغة الضاد. وراعينا في اختيارنا مدوّنة المعاجم مدار الدراسة جملة من المعايير، أهمّها:

- أن تكون صادرة عن جهات علم مختلفة، فمنها ما هو تأليف جماعي أبدعه كتّاب مشهود بكفاءتهم في مجال اللغويات والملعوماتية، ومنها ما هو من وضع الهيئات العلميّة المُحكّمة مثل المجامع اللغوية العربية ومكاتب تنسيق التعريب، ومنها ما هو محاولات وضعها أفراد. والمراد المقارنة بين جهود هذه الأطراف والوعي بمدى التنسيق بينها، ومدى إيجابيّة التعدّد في مجال التصنيف المعجمي المتخصص.

- أن تكون المادة المصطلحية الواردة في هذه المعاجم متعلّقة بمجال معرفيّ واحد، وأن يكون الاختصاص مدار التصنيف المعني فيها اختصاصًا آنيًّا، راهنيًّا، حداثيًّا، وذلك حتى نستبين أسباب الاختلاف في وضع المصطلحات من ناحية، وحتى نتيح للقارئ فرصة الوعي بكيفيّات الإفادة من المعاجم المتخصصة لفهم مصطلحات الحاسوب من ناحية أخرى.

- أن تكون المعاجم المختارة صادرة حديثًا، وذلك حتى نتبيّن مدى مواكبتها حركة التجديد المصطلحي في مجال التقانة عمومًا والحاسوب خصوصًا.

المعاجم التي ستكون مدار اهتمامنا هي الآتية:

• **المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتيّة (إنكليزي - فرنسي - عربي)**[٦١]: صدر هذا المعجم عن جهة علميّة محكّمة هي مكتب تنسيق التعريب بالرّباط، بالتّعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام ٢٠٠٠، وتضمّن قوائم مصطلحية متعددة اللغات، وجاءت مداخله مرتّبة بحسب النظام الألفبائي الإنكليزي، يقابل كلّ مصطلح المرادف في اللغتين العربية والفرنسية، وخلا المعجم من إثبات شروح مفصّلة لماهية كل وحدة مصطلحية، وبدت الغاية من تصنيف المعجم جمع المصطلحات المتعلّقة بمجال معرفيّ مخصوص وهو مجال المعلوماتية، وإيراد ما بدا للمصنّفين محلّ إجماع من المجامع اللغوية العربية في هذا المجال.

• **المعجم الشامل لمصطلحات الحاسب الآلي والإنترنت (إنكليزي - عربي)**[٦٢]: صدر في طبعته الأولى عن مكتبة العبيكان في المملكة العربية السعوديّة في عام ٢٠٠١، مؤلّف جماعي أشرف على تأليفه عدد من أهل الاختصاص في مجال اللغويات والمعلوماتيّة، وهم: السيّد محمود الربيعي وأحمد أحمد شعبان دسوقي وعبد العزيز إبراهيم الجبيري وعلي بن صالح الغامدي. وتضمّن كمًّا هائلًا من المصطلحات التي جمعها المصنّفون من متون المصادر الإنكليزيّة الحديثة مثل المجلاّت العلميّة المتخصصة، وبنوك المصطلحات، ومواقع المعلوماتيّة على الشّابكة. ورتّبوا مداخل المعجم وفق الترتيب الألفبائي الإنكليزي، وتمّت مقابلة كلّ مصطلح أجنبي بالمرادف العربي، مع تقديم تعريف مصطلحي لكل مدخل باللغة العربية. فضلًا عن تقديم صور توضيحية لعدد من الأجهزة والأدوات الحاسوبية التي أحالت عليها المصطلحات. وتكمن أهمّيته في استحضاره عددًا كبيرًا من المصطلحات المتداولة في السياق اللغوي المعلوماتي واحتوائه على منظومة خاصة من المفاهيم المجمّعة.

---

(٦١) المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتيّة**، سلسلة المعاجم الموحّدة؛ ٢٧ (الدّار البيضاء: مطبعة النّجاح الجديدة، ٢٠٠٠).

(٦٢) السيّد محمود الرّبيعي [وآخ]، **المعجم الشامل لمصطلحات الحساب الآلي والإنترنت** (الرّياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١).

• **معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الإلكتروني (إنكليزي - إنكليزي - عربي)**[٦٣]: في طبعته الثانية المنقّحة في عام ١٩٩٦، وضعه تيسير الكيلاني ومازن الكيلاني، وهما متخصصان باللغويات والمعلوماتيّة. يضمّ نيّفًا وأحد عشر ألف مصطلح ومختصر علمي تغطّي أقسامًا متنوّعة من عمل الحاسوب ومجالات استخدامه، وهي مصطلحات استقاها المؤلّفان من معاجم ومجلّات إنكليزيّة متخصصة في مجال المعلوماتية، وأثبتا المدوّنة المعتمدة في جمع المادة المصطلحيّة في قائمة المصادر والمراجع في آخر المعجم، وأوردا مصطلحات الحاسوب مرتّبة بحسب الترتيب الألفبائي الإنكليزي، وتمّ وضع مقابل لكلّ مصطلح في اللغة العربية، وتقديم تعريف للوحدة المصطلحيّة باللغتين الإنكليزيّة والعربية على نحو يجعل مفهوم المصطلح قريب المأخذ، سهل التمثّل، ما يُمكّن القارئ من الوعي بماهية المصطلح المترجم في اللغة المنطلق، وفي اللغة الهدف، على السّواء. كما تضمّن المعجم قائمة في المختصرات وإحالاتها المصطلحيّة والمفهوميّة.

• **معجم الحاسبات (إنكليزي - عربي/ عربي - إنكليزي)**[٦٤] صدر عن جهة علمية مُحكّمة هي مجمّع اللغة العربية في القاهرة، ووضعه عدد من المعجميّين المشهود بكفاءتهم العلمية واللغوية، وتضمّن عددًا مهمًّا من مصطلحات الحاسوب مترجمة من الإنكليزية إلى العربية في القسم الأوّل منه، وجاء القسم الثاني مشتملًا على مداخل مصطلحيّة مرتّبة بحسب النظام الأبجدي العربي ومقابلاتها باللغة الإنكليزية. ومع أهمّية الزاد المصطلحي المثبت بهذا الأثر، فإنه خلا من تقديم شرح للمصطلحات، أو ضبط تعريف دقيق بكلّ مصطلح، حيث غلب عليه هاجس الجمع وتعريف المصطلح بمقابله في اللغة الهدف من دون تحديد الخصائص المميّزة له، ومن دون التّنبيه إلى الحدود والخيوط الواصلة والفاصلة بينه وبين المصطلحات

(٦٣) تيسير الكيلاني ومازن الكيلاني، **معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الإلكتروني**، ط ٢ (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦).

(٦٤) مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، **معجم الحاسبات** (القاهرة: الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٩٩٥).

المجاورة، والمنتمية إلى الحقل المفاهيمي نفسه، وخلا المعجم أيضًا من تقديم صور إيضاحية للمصطلح، ومن تقديم جمل أو أمثلة عبارية يُدرج ضمنها المصطلح، وتُساهم بتوضيح مدلوله وتقريب مفهومه من ذهن القارئ.

• **معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونيّة**[٦٥] **(عربي - إنكليزي/ إنكليزي - عربي)**: نَشَره في طبعته الأولى مركز الأهرام للترجمة والنشر في عام ١٩٨٧، وأشرف على صياغته العلميّة متخصصون باللغويات وأساتذة من كلّية الهندسة والمركز القومي للبحوث ومركز بحوث الحاسبات العلميّة في جامعة القاهرة. وتضمّن ٢٣ ألف مصطلح توزّعت على ثلاثة أقسام، **الأوّل** رُتّبت فيه المصطلحات وفق التّرتيب الألفبائي الإنكليزي ومقابلاتها العربية، و**الثاني** ثبت لأكثر المختصرات استخدامًا في مجال الحاسوب، أمّا **الثالث** فتضمن المداخل المصطلحيّة باللغة العربية ومقابلاتها في اللسان الإنكليزي. واستقى المؤلفون المادة المصطلحية الغزيرة التي تضمّنها الكتاب من مدوّنة معجمية متنوّعة، منها معاجم إنكليزية وأخرى عربية تُعنى بمصطلحات الحاسوب، كان للمعجم أن يكون أكثر إفادة لو تضمّن ذكرًا للتعريف المصطلحي، أو تصنيفًا للمصطلحات على أساس دوائرها المفهوميّة، ومجالاتها المعرفيّة الضيّقة. كما أن الوسائل الإيضاحيّة المساعدة في تحديد ماهيّة المصطلح من قبيل الصّور والرّسوم التمثيليّة أو الجمل والتراكيب السياقيّة غير موجودة بين دفّتي هذا المعجم.

نخلص من خلال وصف البناء الخارجي للمعاجم المتخصصة المختارة إلى إثبات الملاحظات التالية:

- تورد هذه المعاجم على اختلافها المادة المصطلحية وفق ترتيب ألفبائي أعجمي، فهي تعتمد اللسان الإنكليزي مرجعًا في تحديد مداخل المعجم، وهو ما يعني أنها تعتبر ضمنيًّا اللغة العربية لغة غير قادرة على الاستقلال بذاتها، فلا نجد مداخل عربيّة للمصطلحات، ما يُسهم في ترسيخ فكرة تبعيّة المتكلّم العربي للغة الآخر.

(٦٥) شادية شوقي أمين [وآخرون]، **معجم مصطلحات الحسابات الإلكترونيّة** (القاهرة: مركز الأهرام للتّرجمة والنشر، مؤسّسة الأهرام، ١٩٨٧).

- تبدو المعاجم مدار الدرس ميّالة إلى إيراد المادة المصطلحية في شكل مسارد تتضمّن المصطلح ومقابله في اللغة الهدف، وهو حال معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونية، ومعجم الحاسبات والمعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتيّة، ولا ترقى إلى تقديم تعريف موجز أو مفصّل بماهية المصطلح، ولا تنزّله ضمن سياقه الإبيستمي والمفهومي المخصوص. وبذلك فنحن مع هذه المعاجم إزاء قوائم مصطلحية لا تتعدّى كونها قوائم ترجميّة اجتهادية لعدد من المصطلحات في اللغة المنطلق. وإهدار التعريف المصطلحي، على هذا النحو، لا يخدم مطلب تثقيف المتلقي وإغناء زاده المعرفي، ولا يشفي غليله لمعرفة المُراد بالنواة المصطلحية المترجمة.

- كان مهمًّا لو انتبه واضعو المعاجم إلى جمهور القرّاء، وحاولوا تصنيف المعجم ليستجيب لخاصيّات أكبر عدد ممكن من المتلقين، وهو ما يقتضي تقديم المادّة المصطلحيّة وما يتعلّق بها من موادّ توضيحية مثل التعريف المصطلحي المفصل والرسوم والصور التوضيحية، ما يُساهم بتقريب القصد إلى ذهن المتقبّل.

- لا يوجد في أغلب هذه المعاجم خطاب منهجيّ يصف، بالتفصيل، منهج التصنيف في المجال المعجمي، ولا ذكر كيفيّات جمع المادة المصطلحية، وطرائق تصنيفها وآليات وضع المصطلح المقابل في لغة الضاد ووسائل توليده ووضعه ومعايير اعتماده دون غيره من المقابلات الممكنة.

- اعتمدت المعاجم الموصوفة كلها نهج ترتيب مصطلحات الحاسوب ترتيبًا ألفبائيًّا، طبقًا لترتيب حروف الهجاء العربية، أو حروف الهجاء الإنكليزية، لكن هذا الترتيب، على سهولته، يؤدّي إلى تشتيت المنظومة المفهومية[٦٦]، فمصطلحات عتاد الحاسوب مثلًا (فأرة، وحدة مركزيّة، كاميرا الحاسوب، لوحة المفاتيح) ستكون مشتتة موزّعة على حروف الفاء، والواو، والكاف، واللاّم... إلخ، «وليست مجتمعة في مكان واحد، ولهذا التشتّت ثلاث نتائج سيّئة: عدم الاقتصاد في التعريف، وصعوبة

(٦٦) القاسمي، ص ٧٥.

الفهم، واضطرار مستعمل المعجم إلى العودة إلى أجزاء أخرى من المعجم لفهم التعريف»[٦٧].

٣ - دراسة العيّنة المصطلحيّة

اخترنا خمسين مصطلحًا إنكليزيًّا متعلّقًا بمجال الحاسوب، ومترجمًا إلى العربية في المعاجم المختارة، لتكون هذه المصطلحات عيّنة نستند إليها للمقارنة بين مخرجات تلك المعاجم، ولتكون الأساس المرجعي الذي نعتمده في استجلاء قضايا تعريب المصطلح التّقني ومشكلاته في المعاجم العربية المتخصصة.

يقوم عملنا في بُعده التّطبيقي على إدراج المصطلحات المختارة في جداول، والنظر في الكيفية التي تُرجمت بها. واحتكمنا في جرد هذه المصطلحات إلى عدد من المعايير جعلناها أساسًا للتفريق بين المصطلح وغيره من ألفاظ اللغة المشتركة، وسبق أن ذكرناها في القسم النظري من هذه الدراسة، وأهمّها:

- أن يكون المصطلح مُحيلًا على مفهوم مخصوص، ومنتميًا إلى مجال معرفي محدّد.

- أن تكون العلاقة بين المفهوم والتّسمية قائمة على أحاديّة الدّلالة في المجال الواحد.

- أن يكون المصطلح معمولًا به عند أهل الاختصاص، مندرجًا ضمن خانة مصطلحات لغة الحاسوب.

أدرجنا المصطلحات مدار الدراسة في جدول من ستّة أعمدة: خصّصنا العمود الأوّل لرقم المصطلح حتى يسهل طلبه ويتيسّر الرجوع إليه. وجعلنا العمود الثاني للمصطلح الإنكليزي (مرتّبًا بحسب التّرتيب الألفبائي الأعجمي)، ووردت الأعمدة الخمسة التالية مشتملة على مقترحات ترجمة المصطلح التقني إلى العربية في المعاجم المتخصصة المختارة.

(٦٧) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

بعض الاصطلاحات الحاسوبية ومقابلها العربي في معاجم مختارة

رقم المصطلح	المصطلح الإنكليزي	معجم الحاسبات	المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتية	معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونية	معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الإلكتروني	المعجم الشامل لمصطلحات الحاسب الآلي والإنترنت
١	Accessories		ملحقات متمّمات	إضافي، جهاز التوصّل	ملحقات، متمّات	ملحقات، متمّات
٢	Antispyware					
٣	Antivirus					
٤	Compression	انضغاط	انضغاط، ضغط	انضغاط، ضغط، كبس	انضغاط ـ ضغط	انضغاط ـ ضغط
٥	Compressor			ضاغط/ كابس		
٦	Computer	حاسب	حاسوب	حاسب	كمبيوتر ـ حاسب إلكتروني ـ حاسب آلي	حاسب
٧	Computer security					
٨	Computer system		نظام الحاسوب	نظام حاسب		
٩	Connection		وصل، ربط	وصلة ـ توصيل		وصل، وصلة
١٠	Control panel		لوحة التحكّم	لوحة تحكّم		
١١	Disk cleaner					
١٢	Downloading			تحميل تحتي		
١٣	Editor	محرّر	محرّر	مُعدِّل، مُنقِّح	محرّر	محرّر
١٤	E-mail address				بريد إلكتروني	بريد إلكتروني
١٥	Engraver					

يتبع

تابـــع

١٦	Engraving					
١٧	Internet Explorer					
١٨	File	ملفّ	جذاذيّة	ملف	ملف	ملف
١٩	File management	إدارة الملفّات		نظام إدارة الملفّات		
٢٠	Flash card			بطاقة وامضة		
٢١	Flash memory				ذاكرة رقميّة	ذاكرة فلاش
٢٢	Hard disk	قرص صلب	قرص صلب	قرص صلب	قرص صلب	قرص صلب
٢٣	Hardware	المكوّنات الماديّة	عتاد	المكوّنات الماديّة (في حاسب)		
٢٤	HTML					لغة النّصوص المتشعّبة
٢٥	Icon				أيقونة	أدوات نقشيّة ـ رموز صوريّة
٢٦	Installation	منشأة حاسبات	تركيب ـ تجهيز	تركيب الحاسب وملحقاته/ موقع	تركيب تجهيز	تركيب ـ تنصيب
٢٧	Internal hard drive					
٢٨	Internet			تواصل بين الشّبكات	إنترنت	إنترنت
٢٩	Link		وصل، ربط	وصلة	خطّ اتّصال	الرابط، المتشعّب
٣٠	Memory Card			بطاقة ذاكرة	بطاقة تخزين	بطاقة تخزين
٣١	Menu	قائمة اختيارات	قائمة خيارات	قائمة		
٣٢	Motherboard			اللّوحة الأمّ (الرئيسيّة أو المصدر)	اللّوحة الأمّ	اللّوحة الأمّ
٣٣	OS (Operating system)	نظام التّشغيل				

يتبـــع

تابــع

٣٤	Online storage			خازنة ذات اتّصال مباشر بالحاسب		
٣٥	On-line system			نظام اتّصال مباشر		
٣٦	Parameter	بارامتر	معلمة ـ وسيط	مُعامل ـ بارامتر	معلمة	وسيط
٣٧	Peripheral	وحدة طرفيّة	طرفي	وحدة ـ وحدة طرفيّة		
٣٨	Pirate					
٣٩	Program	برنامج	برنامج	برنامج	برنامج	برنامج
٤٠	Restoring	العودة للأصل	إرجاع ـ إعادة	إعادة وضع ـ إعادة تخزين ـ إعادة ضبط	تخزين	تخزين
٤١	Screen	شاشة	شاشة	شاشة ـ حاجز ـ حجب ـ عزل	شاشة	شاشة
٤٢	Security	تأمين	أمن	تأمين/ سرّية		
٤٣	Site	موقع	موقع	موقع	موقع	موقع
٤٤	Software	برامج الحاسب	برمجيات	برنامج ـ برامج جاهزة ـ مكوّنات غير ماديّة	برمجيّة	برمجيّة
٤٥	Software equipment			برامج جاهزة للتّشغيل عن بعد		
٤٦	U.S.B					ناقل سلسلي عامّ
٤٧	Updating	تحديث	تحديث	تحديث	تحديث	تحديث
٤٨	User area	حيّز المستخدم		مستخدم، مستعمل، مستفيد		
٤٩	Virus				فيروس	فيروس
٥٠	Windows	نوافذ	نافذة	نوافذ	وندوز	وندوز

يتبيّن لنا من خلال تمعين النّظر في الجدول الملاحظات التّالية:

- بلغ عدد المصطلحات الإنكليزية التي اشتملت عليها العيّنة من الدّراسة ٥٠ مصطلحًا، والملاحظ أن المعاجم المتخصصة المصطفاة تباينت في مستوى استحضارها للوحدة المصطلحيّة من عدمه، وفي مستوى كيفيّات ترجمتها المدخل الإنكليزي إلى العربية. حيث تضمّنت بعض المعاجم المصطلح المنطلق ومقابله العربي مفردًا أو متعدّدًا، في حين خلت معاجم أخرى من ذكر المصطلح الإنكليزي أصلًا.

- يُلاحظ الدّارس أن المعاجم المختارة لا تقدّم مقابلًا عربيًّا لتسعة مصطلحات إنكليزية من مجموع ٥٠ مصطلحًا مثبتًا في الجدول، وهو ما يُعدّ نقيصة تُحسب على هذه المعاجم التي يبدو أن عمليّة جمع المادّة المصطلحيّة فيها لم تكن على غاية من العمق والتوسّع، ولم تكن محيطة بتنوّع مصادر المعلومات وبنوك المصطلحات ومستجدّات اللغة المتخصصة في مجال الحاسوب، فجاء الجمع المعجمي قاصرًا على عدد محدود من المصطلحات، وغير آخذ بأحدث التطوّرات التقنيّة، وهو ما ينعكس سلبًا على عصرنة اللغة العربية باعتبار أن ذلك الجمع المبتور لمصطلحات المعجم المتخصص يساهم بتأخير مواكبة لغة الضاد لحركة الدّفق المصطلحي في مجال التقانة عمومًا، ومجال الحاسوب خصوصًا.

- أن ظاهرة التّطابق في تحديد المقابل العربي للمصطلحات التقنيّة الحاسوبيّة المصطفاة تبدو محدودة في المعاجم المختارة، ذلك أن الألفاظ التي أجمع أصحاب القواميس المذكورة على ترجمتها بطريقة متماثلة لا يتجاوز الثلاثة مصطلحات: المصطلح رقم ٤٣ في العيّنة Site الذي تُرجم بموقع، والمصطلح رقم ٤٧ Updating الذي تُرجم بـ «تحديث»، والمصطلح رقم ٤٤ Software الذي تمّ وضع مصطلح «برمجيّة» مقابلًا له في العربية. في حين غلب عدم التّجانس على ذكر المقابل العربي بالنسبة إلى بقيّة المصطلحات، وهو ما يُخبر بعدم استقرار المصطلح التقني في السياق اللغوي العربي المتخصص، واستمرار الجهد الترجمي العربي مشتتًا، غير موحّد وغير ملتزم بمنهجيّة واحدة في وضع المصطلحات العلميّة، ما أنتج حالة من «الفوضى المصطلحية» الناجمة عن التباين في

تسمية الأشياء والمفاهيم والظواهر في التداول اللغوي العربي المعاصر.

نقف من خلال قراءة مُخرجات المعاجم العربية المتخصصة، التي راجعناها في العيّنة المختارة، على ما يشكوه المصطلح العربي من اضطراب مأتاه من تعدّد المقابلات وكثرة المرادفات، والحال أن المصطلح المنطلق واحد، إذ أطنبت بعض المعاجم في إيراد أكثر من مقابل للوحدة المصطلحيّة الواحدة، وهو ما يتنافى مع مبدأ أحاديّة الدّلالة الذي يقتضي «وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد»(٦٨)، حيث الملاحظ على سبيل المثال أن معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونيّة بدا ميّالًا إلى تعديد المقابلات العربية للمصطلح الإنكليزي الواحد، فمن مجموع ٥٠ مصطلحًا نجده يقدّم ١٩ مصطلحًا فحسب في صورة تسمية واحدة، أمّا البقيّة فلها أكثر من مقابل واحد في اللغة الهدف، أعني اللغة العربية، ويوردها المؤلّف على كثرتها وتعدّدها، وهو ما أفقد مصطلحات هذا المعجم صفة أحاديّة العلاقة بين التسمية والمفهوم وسمة الإيجاز، ومزيّة الدقّة.

– وردت المصطلحات الإنكليزية مدار التّرجمة إلى العربية متنوّعة من جهة بنائها التركيبي، فهي موزّعة بين تسميات بسيطة وتسميات مركّبة ومختصرات، وهو ما يوضّحه الجدول التّالي:

نوع المصطلحات	عددها
بسيطة	٣٠
مركّبة	١٧
مختصرات	٠٣
المجموع	٥٠

هذا التنوّع المشهود في المصطلحات الإنكليزية مفيد في بحثنا باعتبار أنه يُمكّننا من تبيّن كيفيّات تعامل المعجميّين العرب المعاصرين مع الوحدة

(٦٨) انظر: «المبادئ الأساسيّة في اختيار المصطلحات العلميّة ووضعها»: ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلمي التي عُقِدَت في الرباط بين ١٨ و٢٠ شباط/فبراير ١٩٨١.

المصطلحيّة في أشكالها التركيبيّة المختلفة، وطرائق ترجمتهم المصطلح إلى لغة الضّاد. لذلك اخترنا أن يكون نظرنا في تعريب مصطلحات الحاسوب قائمًا على هذا التّصنيف، وهو خيار منهجيّ نريد به أن تتوضّح معالم هذا البحث، ولا نروم به أن نقصر الاهتمام على البعد التّركيبي في المصطلح التّقني، بل إن دراستنا المصطلح ليست بمنأى من عنايتنا بمتعلّقاته المعجميّة والدّلاليّة، باعتبار أن المصطلحات «عبارة عن تسميات ترجع مباشرة إلى المفاهيم المرتبطة بالأشياء» فـ «الأساس في إنتاج المصطلح هو وجود مرجع (مفهوم - شيء) يتوجّب البحث عن تسمية له»، من ثمّة فسنركّز على تدبّر المصطلحات مدار الدراسة تركيبيًا ودلاليًا.

أ - المصطلحات البسيطة

المُراد بالمصطلحات البسيطة تلك التي جاءت تسميتها لفظة واحدة، وبلغ عددها ٣٠ مصطلحًا من إجمالي عدد المصطلحات المثبتة بالعيّنة، والمتأمّل في المقابلات العربية التي تقترحها المعاجم المتخصصة المختارة للمصطلحات البسيطة يتبيّن أنها تثير جملة من القضايا سنفصّل القول فيها تباعًا:

(١) التّمييز بين المجالات المختلفة للمصطلح الواحد: تُعدّ مقولة المجال من بين العلامات الواسمة لعلم المصطلح باعتباره «العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميةّ والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها»[٦٩]، والتي تنتمي إلى مجال معرفيّ محدّد، فلكلّ حقل علميّ مصطلحاته الخاصة التي تُعبّر عن المفاهيم التي تنتظم ضمنه. وقد تُحيل التّسمية المصطلحيّة الواحدة على أكثر من مفهوم إذا تبدّل المجال المعرفي الذي تندرج ضمنه.

لئن بدت مقولة المجال حاضرة في المعاجم التي نحن بصددها لتعلّقها كلها بمجال مصطلحات الحاسوب، فإن مطلب التّصنيف الدّقيق يقتضي تفريع هذا المجال بدوره إلى مجالات فرعيّة تندرج ضمنها مصطلحات عتاد

(٦٩) القاسمي، ص ٧٨٦.

الحاسوب ومصطلحات خدمات الحاسوب ومصطلحات البرمجيّات ومصطلحات متعلّقات الحاسوب وغير ذلك من الشُعب الداخليّة المتعلّقة بمجال الملعوماتيّة، وهو ما يُسهم بمزيد من الضّبط المنهجي لمصطلحات كلّ فرع معرفي، ويساعد الدّارس في تبيّن الدّوائر المعرفيّة الصّغرى التي يتنزّل ضمنها كلّ مصطلح من مصطلحات الحاسوب. والحقيقة أن هذا التصنيف المجالي التفريعي المفصّل لم يشتمل عليه أيّ من المعاجم المذكورة سلفًا، حيث بدا الجهد المعجمي مركّزًا على جمع المصطلحات وترتيبها ألفبائيًّا من غير لزوم تصنيف مخصوص لها من الناحية المفهومية، أو الموضوعاتيّة. والحقيقة أن ترجمة المصطلح تقتضي اعتبار المصطلحات الأخرى التي تشكّل معه حقلًا مفهوميًّا واحدًا، إذ قبل الشّروع باقتراح مقابل عربي ما لمصطلح ما في مجال الحاسوب مثل مصطلح (Hardware) يتعيّن ذكر المصطلحات التي تتوارد مع هذا في المنظومة المفهوميّة نفسها، فهو لا يُفهم إلاّ في علاقته بالمصطلحات المجاورة مثل مصطلح قرص صلب (Hard Disk)، ومصطلح فأرة (Mouse) ومصطلح وحدة مركزيّة. لذلك كان بالإمكان إدراج مصطلحات المجال المعرفي الواحد ضمن مجموعات مفاهيميّة فرعيّة يكتسب داخلها كلّ مصطلح مفهومه وهويّته اللغوية والدّلاليّة المخصوصة.

(٢) التّمييز بين المصطلح والكلمة: تنتمي الكلمة، كما سبق أن بيّنا في المبحث النّظري من هذه الدراسة، إلى المعجم العامّ، ويتحدّد مدلولها بحسب السياق اللغوي الذي تندرج ضمنه. أما المصطلح فوحدة لغوية تنتمي إلى معجم خاصّ، وتندرج ضمن مجال معرفي خاصّ، وتؤسّس صياغتها على علاقة ضروريّة منطقيّة بين التسمية والمفهوم باعتبارهما المكوّنين الأساسيّين للمصطلح، فالتسمية دالّة على خصيصة واحدة من خصائص المفهوم أو أكثر، وهي تحيل عليه وتستدعيه بالضرورة، باعتباره مبدأ أحاديّة دلالة التّسمية على المفهوم، والكلمة تتأسّس على علاقة اعتباطيّة بين الدالّ والمدلول، والناظر في المعاجم العربية المتخصصة يتبيّن أنها تتجاوز في بعض المواضع الحدود الفاصلة بين الكلمة والمصطلح، فتحمل بعض الكلمات على أنها مصطلحات على نحو يُخبر بعدم تمثّل الفارق اللساني والدّلالي بين هاتين الوحدتين اللغويتين. والأمثلة على ذلك عديدة، حيث يكفي أن نذكر في هذا الإطار ترجمة المصطلح رقم ٢٤ Hardware بمكوّنات

ماديّة في معجم الحاسبات ومعجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونيّ، **وهي كلمة عامّة، وكان الأجدر اختيار مرادف آخر أكثر دقّة من قبيل: مصطلح «عتاد الحاسوب»**.

(٣) التمييز بين المقولات النحوية: معلوم أن لكلّ لغة جهازها التّركيبي المخصوص وطرائقها في ترتيب المفردات وعقد الكلمات، وفي اللغة الإنكليزية خيارات كثيرة تُبنى بمقتضاها الألفاظ فيكون أن تنتمي المفردة الواحدة إلى أكثر من مقولة نحويّة، ويكون السياق الذي ترد فيه العبارة هو الفيصل في تحديد انتمائها إلى هذه المقولة أو تلك. ولذلك يتعيّن لزوم التحرّي عند ترجمة عدد من المصطلحات من الإنكليزية إلى العربية، والوعي بمدلول صيغتها التركيبيّة، وذلك لدفع اللَبس ورفع التداخل بين الصّيغ المقوليّة للمصطلحات مدار النظر، وجاء مصطلح Online Storge في معجم مصطلحات الحسابات الإلكترونيّة على أنه دالّ على صفة، فترجمت Storge بـ «خازنة»، والحال أن المراد هو التّخزين.

(٤) الترادف: نعني بالتّرادف «تسمية المفهوم بأكثر من رمز لغوي»[٧٠]، وهذه الظاهرة حاضرة بشكل لافت في التداول اللغوي العربي العام، إذ كثيرًا ما مال الناس إلى التعبير عن فكرة ما، أو عن شعور ما، أو عن مشهد ما بأسماء شتّى، وذلك توسيعًا للعبارة، وشوقًا إلى وصف المقصود، أو إلى التّعبير عن مكنون النصّ، وهو ما نلقاه في لغة الخطاب الشعري بخاصة. لكنّ وفرة المرادفات في السياق اللغوي المتخصص أمر غير محمود من منظور علم المصطلح باعتبار ذلك مدعاة إلى تشتيت ذهن المتلقي، وسببًا مؤدّيًا إلى اختلاف أهل الاختصاص الواحد في تسمية المفهوم الواحد، وهو ما يتناقض ومبدأ الدقّة وأحاديّة الدّلالة في صياغة المصطلح العلمي عمومًا، والتّقني خصوصًا.

من أكثر الأمثلة شيوعًا في الاستدلال على تعدّد المقابل العربي للمصطلح الإنكليزي الواحد كثرةُ مرادفات مصطلح Computer في المعاجم العربية المتخصصة، حيث تُرجم إلى العربية بصيغ عدّة، مثل: حاسوب

(٧٠) عبيد، **استخدام التقانات**، ص ١١.

وكمبيوتر في معجم الكيلاني، وحاسوب في **المعجم الموحّد للمعلوماتيّة**، وحاسب في المعجم الشامل لمصطلحات الحاسب الآلي. وهو اختلاف ناجم عن صياغة المقابل العربي بطريقتين مختلفتين في التوليد المصطلحي، إذ اعتمد الواضعون لمصطلح حاسوب على التوليد الاشتقاقي، في حين استند من اختار مصطلح كمبيوتر إلى آليّة الاقتراض في وضع المصطلح الهدف.

(٥) الاشتراك: يُراد بالاشتراك في الدرس المصطلحي «استعمال الرمز اللغوي الواحد للدلالة على أكثر من مفهوم في المجال العلمي أو التقني أو التقاني الواحد»[٧١]. وبذلك فالاشتراك مؤسّس على إطلاق التسمية نفسها على مفهومين مختلفين، وهو ما يُعدّ من مظاهر الاشتراك الدلالي الذي يؤدي انتشاره في التداول اللغوي العام والمتخصص إلى التشويش على عملية التواصل بين الباث والمتلقي باعتبار الاشتراك يتنافى مع مبدأ أحادية الدلالة في صياغة المصطلح، ويتعارض مع ضرورة لزوم الوضوح والدقة في العمل المصطلحي، كما نظّر له المتخصصون في علم المصطلح.

من الأمثلة على هذه الظاهرة في المعاجم العربية المتخصصة إسناد مقابل عربي واحد «برنامج» للمصطلحين الإنكليزيين Program وSoftware وهو ما ورد في **معجم مصطلحات الحاسب الإلكتروني**.

الحال أن مراجعة المظان اللغوية المتخصصة في مجال المعلوماتيّة يُخبر بأن لكلّ مصطلح مدلوله المخصوص ومجاله المفهوميّ المحدّد، ولا سبيل إلى الجمع بين المفهومين في تسمية مصطلحيّة واحدة باعتبار أن المراد بـ Software برمجيّات، وهي: «برامج حاسوبيّة، أي تعليمات تشغّل العتاديّات. وهناك نوعان من البرمجيّات: برمجيّات النظام التي تتحكّم بمجريات عمل الحاسوب، وبرمجيّات تطبيقيّة (مثل برامج معالجة النصوص وقواعد المعطيات) تنجز المهمات التي من أجلها يستخدم الناس الحاسوب»[٧٢]، في حين أن مقابل Program في العربية هو مصطلح

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) الجمعيّة السوريّة للمعلوماتيّة، **معجم مصطلحات المعلوماتيّة** (دمشق: منشورات الجمعيّة العلميّة السوريّة للمعلوماتيّة، ٢٠٠٠)، ص ٤٩٤.

برنامج، ويتعلّق بمفهوم أوسع من البرمجيّة باعتباره «متتالية التّعليمات القابلة للتّنفيذ من قبل الحاسوب»[٧٣].

(٦) **الدقّة**: يُعدّ لزوم الدقّة مطلبًا ضروريًّا لا تستقيم صياغة المصطلح من دونه، فمن المهمّ أن يستوعب المصطلح الهدف أهمّ خصائص المفهوم، وأن يكون موجزًا، واضحًا سهل التّداول، ومن اليسير تمييزه عن غيره من المصطلحات التي تنتمي إلى المجال المعرفي نفسه. ويُقصد بالوضوح في باب اللغات الخاصة «تفضيل المأنوس من الألفاظ، أي تلك التي تبتعد عن الغرابة والحوشيّة، وذلك بالابتعاد عن أسباب غموض العبارات والتخلّي عن استعمال الصّور البلاغيّة من تشبيه واستعارة وكناية وتورية، وغيرها ممّا يفتح باب التأويل المتعدّد والتّفسير المتكاثر»[٧٤]. والملاحظ أن استيفاء شروط الدقّة مطلب لم تستجب إليه المعاجم المتخصصة المختارة في تعريبها لعدد من مصطلحات التقانة الحاسوبيّة وتجلّيات ذلك عدّة لعلّ أهمّها:

– الميل في بعض المواضع إلى اعتماد ألفاظ غريبة، غير متداولة في السياق اللغوي العربي المعاصر، ما يؤدّي إلى عدم تمثّل المتلقي للمصطلح من ناحية، وعدم انتشاره بين جمهور المتكلّمين من ناحية أخرى باعتبار الناس ميّالين إلى ما ألفوا، نفورين من كلّ حوشيّ أو مهجور، وحسبنا مثالًا على ذلك ترجمة المصطلح رقم ٣٧ Parameter بمعْلَمة في معجم الكيلاني، وفي **المعجم الموحّد للمعلوماتيّة**، وترجمته بـ «مُعامِل وبراماتر» في **معجم الحاسبات**، وكان الأجدى تجنّب الغموض وتلافي الاقتراض وترجمته بمصطلح «وسيط إلكتروني» لوضوحه وكثرة استعماله. وفي السياق نفسه يبدو من الناشز استعمال عبارة «جذاذيّة» مقابلًا للمصطلح رقم ١٩ File في المعجم الموحّد، وذلك على الرغم من شيوع عبارة «ملفّ» مرادفًا لها في العربية، وتواضع العامّة والخاصة على اعتماده.

– وفي مواضع أخرى يرد المقابل العربي على جهة العموم، فيكون

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤١٧.

(٧٤) شاهين، ص ٦٩ – ٧٠.

مختزلًا اختزالًا شديدًا، فيحجب مفهوم الشيء، ولا يستوعب خصائصه، ما يُسهم في التشويش على عملية تمثّل المتقبّل لماهية المصطلح، ومثال ذلك ترجمة مصطلح Menu بـ: قائمة، فالمرادف العربي موغل في العموم حتى إننا لا ندري المراد بالقائمة المذكورة على جهة التخصيص، لذلك كان من الأفضل اعتماد مصطلح «قائمة خيارات»، باعتبار ذلك يُحدّ من المدلول العام لعبارة قائمة، ويُحيل على خصيصة تنوّع الخيارات التي تتيح لمستخدم الحاسوب اصطفاء ما يراه مناسبًا من الآليّات لمعالجة بياناته.

مع انتفاء الدقّة بسبب الاختزال الشديد، فإنها تنتفي أيضًا بإيراد المصطلح في صياغة تميل إلى الطول وتفرط في التفصيل والإطناب، فيقع المعجميّ في الغموض من حيث أراد البيان، كما هو الحال في المقابل العربي للمصطلح رقم ١٢ في العيّنة Downloading، حيث تُرجم في **معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونيّة** بـ «تحميل تحتي»، وهي ترجمة حرفيّة وطويلة وغامضة، وكان بالإمكان الاكتفاء بعبارة «تحميل» لدلالتها على استحضار معلومات أو بيانات من جهاز الحاسوب.

العبارة العربية المقترحة تصف الظاهرة من دون أن تُسمّيها، وكان بالإمكان الاكتفاء بلفظ واحد للتّعبير عن المفهوم. وبذلك تفضيل إيجاز يُحقّق الإبلاغ، ويفي بحاجة الواصف إلى البيان، ويستجيب لميل المتكلّم للاقتصاد اللغوي، أعني التعبير عن كثير من المعاني بقليل اللفظ وموجز الكلم.

(٧) **النّقص**: نعني به «وجود مفاهيم لا تسمية لها، ما يجعل اللغة العربية غير مواكبة، أحيانًا، لتطوّر العلم والتقانة، ولا تُعبّر التّعبير التامّ عما تُعبر عنه لغات العالم الصّناعية»[٧٥]. والناظر في المعاجم المتخصصة، يتبيّن تقصيرها في تقديم المقابلات العربية لعدد من المصطلحات الإنكليزية البسيطة الواردة بالعيّنات المصطلحيّة المثبتة بالجدول المقدر عددها بـ ٣٠ مصطلحًا، وتفاوت عدد المصطلحات التي لم تجد مقابلات عربيّة من معجم إلى آخر، وهو ما يخبر به الجدول التّالي:

(٧٥) عبيد، **استخدام التقانات**، ص ١٢.

المعجم	عدد المصطلحات المفردة التي لم تترجم
معجم الحاسبات	١٣
المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتيّة	٠٩
معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونيّة	٠٧
معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الإلكتروني	١٠
المعجم الشامل لمصطلحات الحاسب الآلي والإنترنت	١٠

يُلاحظ الدارس من خلال النظر في هذا الجدول ما يلي:

- وفرة المصطلحات الإنكليزية التي لم يوضع لها مقابل عربي، وهو ما يدلّ على عدم قدرة المعجميّين العرب المعاصرين على مواكبة حركة الدّفق المصطلحي المشهود في مجال التقانة.

- تبدو نسبة النّقص دالّة على عدم استقرار المصطلح التقني في السياق التداولي اللغوي العربي المتخصص وعدم توطين لغة الحاسوب في تربة عربية.

- تبدو الحاجة إلى تنقيح المعاجم الورقيّة وتحيينها أمرًا ضروريًّا حتى تتجدّد وتستجيب لإحداثات التوليد المصطلحي في مجال المعلوماتيّة.

ب - المصطلحات المركّبة

نعني بالمصطلح المركّب «مصطلحًا يتكوّن من وحدتين لغويتين فأكثر، وتكون عناصره متجاورة»[٧٦]، ويبلغ عدد المصطلحات المركّبة بالعيّنة ١٧ مصطلحًا، وهي نسبة مهمّة من مجموع المصطلحات مدار النّظر، وترجمت المعاجم المتخصصة المصطلحات المركّبة بطرق مختلفة، وأفضى بنا تدبّر تعريب تلك المصطلحات إلى استجلاء ما يلي:

- تعاملت بعض المعاجم بشكل جزئي مع مكوّنات الوحدة المصطلحيّة المركّبة، فجرى فهم المصطلح باستحضار مدلول مكوِّن من مكوّناته، وتجاهل

(٧٦) القاسمي، ص ٧٧٧.

بقيّة العناصر المكوّنة له، فتمّ بذلك تمثّل المصطلح في تشكّله الإفرادي المبعثر (فهم كلّ مفردة من مفردات المصطلح على حدة) لا في هيئة الجامعة، وهو ما أسهم في مجافاة المعنى المراد بالمصطلح في اللغة المنطلق، وفي تلبيس الفهم على المتلقي العربي، وحسبنا مثالًا على ذلك ترجمة المصطلح رقم ٤٨ User area بـ «مستخدم، مستعمل، مستفيد» في **معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونيّة**، والحال أن المراد هو «حيّز المستخدم».

- كلّما زاد عدد الوحدات اللغوية المكوّنة للمصطلح المركّب، زاد تعقيده، وأصبحت صياغته في اللغة الهدف مشوبة بالغموض في المعاجم المتخصصة المختارة. ويتأكّد ذلك عند لزوم الترجمة الحرفية للمصطلح الإنكليزي، وعدم اعتماد مبدأ الترجمة التوصيليّة الإبلاغيّة وما تقتضيه من وفاء لروح المصطلح في لغة الانطلاق ومن مراعاة لمقتضيات الإيضاح والإفهام في لغة الوصول. ومثال ذلك ترجمة المصطلح رقم ٣٥ Online storge بـ «خازنة ذات اتّصال مباشر بالحاسب» في **معجم الحاسبات الإلكترونيّة**، والحال أن المراد «التّخزين المباشر».

ج - المختصرات

«المختصر هو حرف، أو أكثر، يُستعمل للدّلالة على كلمة واحدة أو كلمات عدّة، ويكون المختصر عادة الحرف الأوّل من الكلمة، أو الحروف الأوائل للكلمات التي يتألّف منها التّعبير المراد اختصاره»(٧٧). وتكمن أهمّية المختصرات في تأمينها لمطلب الاقتصاد اللغوي باعتبارها تمكّن المتكلّم من التعبير عن المراد بأقلّ ما يُمكن من الوحدات اللغوية، متوسّلًا بأوائل الحروف الدّالة على المصطلح. والمختصرات منتشرة بين أهل الاختصاص في المجالات العلميّة المختلفة، وذلك لعلمهم بمدلول كلّ مختصر، ولاعتمادهم اللغة الاختصاريّة في التواصل، أما عامة الناس فغالبًا لا يفهمون مدلول المختصر إلاّ إذا أُتبع بالتّسمية المصطلحية كاملة. وبلغ عدد المصطلحات التي تقصّينا حضورها في العيّنة المصطلحيّة في المعاجم المتخصصة التي اصطفيناها ثلاثة مختصرات. وتمّت ترجمتها إلى العربية في

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

متـون تلك المعاجم بطرق مختلفة، فمنهـا ما تمّ تعريبه وجرى تنزيل حروفه الأصليّة في قوالب عربيّـة، وذلك وفاء لمدلول المختصر في اللغة المصدر، أعنـي اللغـة الإنكليزيـة. ومنها مـا تمّ ذكـر مقابله فـي اللغة العربيـة باقتراح مرادف لها في لغة الضّاد بعد ذكر التسمية الإنكليزية للمصطلح كاملة.

الملاحـظ أن اللغـة العربيـة لم تـرقَ بعد لتصبـح لغة اختصاريّـة، فكلّ المصطلحات/ المختصرات اتّخذت شكل الألفاظ لا الحروف عند نقلها إلى لغـة الضّاد. ومعلـوم أن تطوير آليّات الاختصار في العربية مفيد في ترسـيخ المصطلحـات الوافدة في السـياق اللغوي العربي ويسـاهم في تيسـير تداول المصطلح العلمي بين الناس.

٤ - مشكلات تعريب المصطلح التقني

أ - مشكلة التعدّد المصطلحي

يُلاحـظ دارس المعاجـم العربية المتخصصة في مجال الحاسـوب وفرة التسـميات المصطلحيّـة وتعدّدها، والحال أن المسـمّى واحـد، وهو ما يخبر بافتراق اللغويين العرب المعاصرين في تسمية الظاهرة الواحدة، فها هنا يلقى القارئ نفسـه في حيرة من أمره، فإذا تعددت المقابلات وعزّ الاختيار، كيف يتم ترجيح مصطلح دون آخر؟ وعلى أي أساس يستقيم الإقرار والرّفض؟

يُعـدّ التـرادف أبـرز تجلّيـات غيـاب التوحيـد المصطلحـي في السـياق اللغـوي العربـي المتخصص، إذ كثيرًا ما تـؤدّي وفرة المرادفات إلى تعسـير مهمـة المترجـم بـدلًا من تيسـيرها، والكثـرة هنا تـورث اللَبس وتـؤدّي إلى الإخلال بمبدأ أحادية الدلالة، وحسـبنا مثالًا على ذلك مصطلح Computer، حيـث نُقل إلـى العربية بصيـغ مختلفـة (حاسوب/ كمبيوتر/ حاسب/ حاسـب آلـي). ويصدر أصحاب التسـميات عن معايير في وضـع المصطلح مختلفة، حيـث من اعتمد «كمبيوتر» بدا ميّالًا إلى تغليب الأصل الإنكليزي وفاء للغة المنطلق، ومن وضع «حاسـوب» راعى خصيصة قـدرة هذه الآلة على القيام بعمليـات حسـابيّة، ومن قال بـ «حاسـب آلـي» عوّل على مراعـاة خصائص الشيء الموصوف وتجليّتها في التسمية.

أحـرى بالدارس هنا المفاضلة بيـن المصطلحات وفق ما تقتضيه معايير مقبوليـة المصطلـح في اللغـة الهدف فيفتـرض أن يكون المصطلـح المقابل موجزًا يسهل التداول، سلسّ العبارة واضحًا، دقيقًا، مطابقًا لخصيصة أو أكثر من خصائص المفهوم، قابلًا للاشتقاق سهل المأخذ.

الرّأي عندي اعتماد مصطلح «حاسـوب» لكونه يستوفي معايير المقبولية المصطلحية كلها، فهو يمتاز عن غيره من المقابلات بقابليّته للاشتقاق، فضلًا عن كونه سـهل الاسـتعمال، واضح الدّلالة، مطابقًـا لخصيصة من خصائص المفهوم وهي تأمين وظيفة حوسبة المعلومات والبيانات وتمكين الإنسان من تخزينها واسترجاعها متى شاء.

ب - مشكلة الغموض

نعني بالغموض كلّ أشكال انعدام الوضوح والحياد عن الدقّة في صياغة المصطلح العربي، فاختيار الحوشيّ من الكلم، والغريب من الألفاظ سيؤدي إلى تعطيل عمليّة فهم المصطلح، ويسـاهم في الحدّ من شـيوعه بين الناس، باعتبـار المتكلّمين ميّالين إلى ما أنسـوا من المفـردات، نفورين من كلّ لفظ مشـكلي مُبهم الدّلالة، معقّد العبارة. وفي السياق نفسه فإن الاشتراك معدود من أسـباب الغموض بمـا أنه «ظاهرة لغويـة تقوم على اسـتعمال المصطلح الواحـد للتعبير عن مفاهيم مختلفة»[٧٨]، وهو ما يُفضي في أكثر الأحيان إلى حجب المعنى المقصود بالمصطلح عن المتلقي، ما يُسهم في تسويد اللبس، وفي تعسـير مسـالك التمييز بين المفاهيم وتسـمياتها، وهو مـا يقتضي لزوم الدقّة والحرص على طلب الوضوح وردّ التّسميات المصطلحيّة إلى مجالاتها المفهوميّـة الخاصة. ومعلوم أيضًا أن الإيجاز الشّـديد فـي صياغة المصطلح يـؤدي في بعض الأحيان إلى إهدار مدلول المصطلح، ويحول دون الإحاطة بأبـرز خصائصـه، كمـا أن الإمعـان بالإطالة والإطنـاب في تعديـد الوحدات اللغوية المكوّنة للمصطلح الواحد مدعاة إلى ترك الناس له وعدم إقبالهم على فهمه وتداوله باعتبارهم ميّالين إلى الاقتصاد في اللغة، وإلى وجيز الكلام إذا

(٧٨) عبـد اللطيـف عبيد، «إشـكاليّة المصطلح العربيّ بيـن الوضع والاسـتعمال،» **الإعلاميّة للعالم العربيّ**، العدد ٢ (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٧.

كان واضحًا مستوفيًا أسباب البلاغة. لذلك، المأمول في الصّياغة المعجميّة العربية المتخصصة في قادم الأعمال لزوم الدقّة، ودرء الغموض تحقيقًا للفهم والإفهام، وضمانًا لرواج المصطلح، وطلبًا لإعماله في حياة الناس.

ج - مشكلة الفراغ المصطلحي وآليّات التّوليد الممكنة

إن حالة الانفجار المعلوماتي التي يعيشها إنسان الألفية الثالثة، وما واكبها من تطوّر وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرّقميّة، أحوجت إلى تطوير العمل المصطلحي ليواكب مستجدات الثورة المعلوماتية الشاملة.

على الرغم من الجهود المبذولة في صياغة المعاجم العربية المتخصصة الصّادرة عن مجامع العمل المصطلحي ومؤسّساته في البلدان العربية، «فإننا ما زلنا نعاني من فجوة مصطلحية تتمثل في عجز وسائلنا عن ملاحقة الطلب المصطلحي المتصاعد حيث تضاف كلّ يوم آلاف المصطلحات الجديدة»[٧٩]، ومعلوم أن تجدّد اللغة عمومًا، واللغة الخاصة تحديدًا يقتضي أن تكون المدوّنة المعجميّة في اللغة المعنيّة مفتوحة على الوافد، مواكبة للحادث من المصطلحات، قادرة على توليد التسميات الجديدة وتوظيفها لمواكبة منتجات العقل الابتكاري واقتضاءات الظرف الحضاري الذي نعيش. وفي اللغة العربية آليات توليدية مهمة ما انفكّ المترجم والمعجمي والمصطلحي، على السواء، يعتمدونها في وضع المصطلحات، وأهمّها الاشتقاق والمجاز والنحت والاقتراض.

يُعتبر الاشتقاق أهمّ آلية من آليات توليد المصطلحات الجديدة في اللغة العربية، عرّفه ابن جنّي بقوله: «كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه»[٨٠]، ويعدّ الجذر نواة والدة في النظام الاشتقاقي العربي ما يجعل لغة الضاد تتوافر على إمكانات توليدية كبيرة، غير أن المعجميّ عمومًا، والمصطلحي خصوصًا، يواجه في بعض

(٧٩) نبيل علي ونادية حجازي، **الفجوة الرّقميّة: رؤية عربيّة لمجتمع المعرفة**، عالم المعرفة؛ ٣١٨ (الكويت: مطابع السياسة، ٢٠٠٥)، ص ٣٥.

(٨٠) أبو الفتح عثمان بن جنّي، **الخصائص**، تحقيق محمّد علي النجّار، ٢ ج، ط ٢ (بيروت: دار الهدى للطّباعة والنّشر، [د. ت.])، ص ١٨٤.

الأحيان سلطة المؤسسة اللغوية التقليدية في لزومها الأوزان المتداولة وحرصها على تثبيت سنّة السلف في الإخراج اللغوي وهو ما يحول في بعض الأحيان دون تطوير جهود التوليد المصطلحي في السياق اللغوي العربي المتخصص، فمصطلحات مثل Degitalize, Systimize, Systimization لا نجد لها وزنًا مقابلًا في العربية، لذلك تعيّن توسيع دائرة الوضع والتشريع لأوزان مثل «فعلن»، فنقول «نظمَن» و«رقمَن»، ما يُسهم في تيسير مهمّة المترجم من ناحية وفي إثراء الميزة الاشتقاقية الواسِمة للعربية من ناحية أخرى.

يُعد النحت من أقدم وسائل التوليد في العربية، وهو «أن تأخذ من كلمتين متعاقبتين كلمة»[٨١]، ويُساهم النحت في توليد مصطلحات جديدة بطريقة تؤمن مطلب الإيجاز لميل المتكلم لبذل المجهود الأدنى في التعبير عن المراد، ومن ذلك ترجمة Electro Magnetic بـ «كهرومغناطيسي». غير أن اعتماد النحت في التوليد المصطلحي ظل محدودًا جدًّا في العربية، حتى إن بعض المعاجم المتخصصة تخلو منه أو تكاد، والملاحظة نفسها تسري على ترجمة المختصرات الأجنبية إلى العربية، فالمختصر بما فيه من طاقة مفهومية، إيحائية، وبما يُسهم به من سهولة في النطق والتداول بين المتكلمين، لم يرسخ بعد في ثقافة المتخاطبين العرب، ولم يرق إلى مقام الوسيلة الأساس في توليد المصطلحات، حتى إن المختصرات في العربية تكاد تكون محدودة، ويواجه المعجميّون والمترجمون هنا مشاكل جمّة في التعامل مع آلاف المختصرات الوافدة وترجمتها إلى العربية، فنقل المصطلح من صيغة الإيجاز في اللغة المنطلق إلى صيغة أطول في اللغة العربية يُغري الناس باستعمال المختصر الأجنبي وترك المصطلح العربي، ومثال ذلك تداول مختصرات أجنبية من قبيل Pc, CPU, HTML، ويتأكد هذا الإشكال عند التعامل مع المصطلحات الدّخيلة.

لا يخفى على الملاحظ انتشار الدخيل في العربية في إطار اعتماد الاقتراض اللغوي وسيلة من وسائل وضع المصطلح الهدف، والمعجميّ هنا موزّع بين ثلاثة خيارات:

(٨١) حجازي، **الأسس اللغويّة**، ص ٧٢.

الأوّل الاستنساخ الصّوتي[٨٢]، ونعني به المناقلة الصّوتية للمصطلح من قبيل ترجمة Techology بتكنولوجيا وComputer بكمبيوتر.

أمّا **الثاني** فإضفاء طابع عربي على المصطلح بتنزيله ضمن الميزان الصرفي العربي واستثمار طاقة الاشتقاق الكامنة فيه من قبيل ترجمة Automatisation، بـ «أتمتة»، وتُسهم هذه الترجمة في إخصاب اللغة الهدف، وتفتح المجال واسعًا لإحداث مصطلحات أخرى مشتقة من الفعل نفسه مثل مؤتمَت/ مؤتمِت، تأمت... إلخ.

الخيار **الثالث** هو توسِعَة المصطلح في اللغة المنطلق بشرحه في اللغة الهدف مثل ترجمة المصطلح رقم ٢٩ Internet في العيّنة المصطلحيّة المدروسة بـ «تواصل الشّبكات» في **معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونيّة**، بدلًا من ترجمته بمصطلح «الشّابكة» الذي يقبل الاشتقاق ويتميّز بالاختصار والوضوح المعجميّ إذ يفيد من مُخْرَجات التوليد المصطلحي باعتماد المجاز، مع أنه لا يرقى إلى مقام من يدّعي وضع المصطلح بنفسه في هذا المستوى من الإحداث المصطلحي، إذ يفترض أن يُشْرِكَ في هذا الإطار أهل الاختصاص من مصطلحيين وعلماء ومهنيين ينتمون إلى المجال المعرفي الذي اشتغل على ترجمة مصطلحاته، ذلك أن المصطلح الناتج من آلية المجاز لا يألفه الناس إلا إذا كان صادرًا عن سلطة علمية، أو عن حجّة في اللغة، ومعلوم أن رد الناس عما ألفوا شديد، والمعوّل هنا على مدى إلف المتكلمين بمدلول المصطلح الحادث.

٥ - مشكلة غياب التوحيد المصطلحي

بدا لنا جليًّا من خلال مقاربة المعاجم العربية المتخصصة في مجال مصطلحات الحاسوب أن المصطلح التّقني العربي لم يرقَ إلى مستوى المصطلح الموحّد، المتَّفق عليه في مجالات التداول اللغوي العربي

(٨٢) محمّد المنصوري، «التّرجمة باعتبارها مساءلة للنّص،» **مجلّة الحياة الثقافيّة**، العدد ١٠٢ (شباط/ فبراير ١٩٩٩)، ص ٤١.

المعاصر، إذ بدا الجهد المعجمي المتخصص في هذا الشأن موسومًا بالتشتّت، بعيدًا كلّ البعد من مسارات التركيم والتنسيق في بناء المعرفة بعامة، وفي بناء مصطلحات لغة التقانة بخاصة، إذ تعدّدت الجهود المعجميّة وتكاثرت في غير توحيد، إن على مستوى المنهج، أو على مستوى صياغة المصطلح الهدف في لغة الضّاد، وهو ما يحول دون استقرار المصطلح العلمي، وما يعطّل ثبوته وشيوعه.

٦ - التعريف المصطلحي بين الإعمال والإهدار

يُعدّ التعريف المصطلحي من أهمّ الوسائل الإيضاحيّة التي تؤمّن وظيفة «وصف المفهوم»، وتُساهم بتقريب المراد بالتسمية المصطلحية من ذهن المتلقي، فالتعريف رافد من روافد للعمل المصطلحي، ومكوّن أساس من مكوّنات العمل المعجمي في مجالات اللغة الخاصة، باعتباره يُمكّن القارئ من التمييز بين مصطلح وآخر، ومن الوعي بالنسق المفهومي الذي تندرج ضمنه التسمية المصطلحية.

لكن الملاحظ أن المعاجم العربية المتخصصة التي نظرنا فيها لا تولي كلها المقدار نفسه من الأهمية للتعريف المصطلحي، فمنها ما اعتمده أساسًا من أسس صياغة المتن المعجمي، ومنها ما غيّبه تمامًا واكتفى بتعريف المصطلحات الإنكليزية بمقابلاتها في اللغة العربية. والحقيقة أن إيراد التعريف ضروري في مجال المعاجم المتخصصة، باعتبار أن التسمية المصطلحية لا تكتسب أهمّيتها إلا من تعلّقها بمفهوم محدد تحيل عليه فترتبط به ارتباطًا منطقيًّا على كيف مَا، فاستحضار التعريف مهم في فهم المصطلح وتمييزه عن غيره من المصطلحات المنتمية إلى المجال المعرفي المتخصص نفسه، أو الواقعة خارجه، كما أن إيراد التّعريف خادم لمطلب الوضوح والدقة على السواء.

أ - مشكلة تغليب المقترض

اعتمدت بعض المعاجم الاقتراض اللغوي لنقل المصطلح إلى العربية، وهو أداة مهمّة في التوليد المصطلحي، توسّل بها القدامى متى عز عليهم وجود اللفظ العربي، غير أن إدمان اعتمادها واستحضارها في حضرة

الصوت العربي خيار لا يخدم لغة الضاد، بخاصة إذا كان المصطلح المقترض لا يقبل الاشتقاق، ما يجعل إمكانات توليده محدودة، وهو ما لا يخدم مطلب إثراء الزاد المصطلحي في العربية مثال ذلك ترجمة Windows بـ «وندوز» (انظر **المعجم الشامل** ومعجم الكيلاني)، فالمقترض هنا ينافس اللفظ العربي ويفتك مكانته في سياق التواصل اللغوي.

ب - مشكلة إهدار الخصائص المفهومية للمصطلح المنطلق

بدت بعض الجهود المعجمية ميّالة إلى وضع المصطلح العربي بطريقة آلية لا تستحضر مفهوم التسمية المصطلحية في اللغة المنطلق ومدلولها في اللغة الهدف على نحو تمّ معه إهدار السياق اللغوي والدلالي للمصطلح، فترجمة المصطلح رقم ٤٧ Uptdating في المعاجم العربية كلها بـ «تحديث» لا ينسجم مع المراد في اللغة الإنكليزية، ولا مع المقصود في اللغة العربية على السواء، فالمصطلح المذكور يعني في اللسان الإنكليزي المتخصص تجديد المحتوى الرقمي للحاسوب يوميًا، أو من حين إلى آخر، في حين أن عبارة «تحديث» هي في الحقيقة ترجمة للمصطلح الإنكليزي(٨٣)، والتحديث مصطلح عام ذو دلالة حضارية لا تناسب عملية التجديد الحيني للمادّة الرّقمية المحوسبة، لذلك كان الأفضل أن نقول «تحيين» حتى لا نُجافي مفهوم المصطلح في اللغة المنطلق، وحتى نيسّر الفهم على المتكلّمين في اللغة الهدف فنتفادى بذلك أزمة مجافاة الخصائص المفهومية للمصطلح.

ج - مشكلة الانزياح عن ترجمة المصطلح إلى تفسيره

انصرفت بعض المقاربات المعجمية إلى تقديم مقابلات للمصطلح الإنكليزي على نحو يخلّ في بعض الأحيان بمطلب الترجمة نفسه، فتقديم الزائد الدلالي على التسمية المصطلحية وإضافة وحدات لغوية إلى الوحدة المصطلحية النواة قد يؤدّي في بعض الأحيان إلى ضياع المعنى واختلال الترجمة، فترجمة المصطلح رقم ٢٦ Icon مثلًا بـ «أدوات نقشيّة»، و«رموز صورية» في المعجم الشامل لمصطلحات الحاسب الآلي والإنترنت، هو خيار معجمي ترجمي يوقع في الغموض من حيث أراد التفسير، باعتبار

(٨٣) *Oxford English Dictionary* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 541.

أن المقابل المقدّم فيه نزعة إلى التفصيل الذي أورث الغموض، فلا نعرف المراد بالرموز الصوريّة في مجال يفترض فيه لزوم الوضوح والدّقة. لذلك كان الأجدى اعتماد عبارة «أيقونة» لجزالتها ووضوحها.

٧ - أسباب الاضطراب المصطلحي

يمكن أن نُفسّر حالة الفوضى المصطلحية المشهودة في العمل المعجمي والمصطلحي العربي بأسباب عدة، لعل أهمّها:

- عدم صدور هذه المعاجم عن جهة علميّة واحدة تكون محل اتفاق ومدار إجماع، فمنها ما هو صادر عن جهد الفرد، ومنها ما هو وليد جهد الجماعة، ومنها ما هو نتاج عمل المجامع اللغوية، ومنها ما هو من وضع هيئات لغوية شتّى، فكان بذلك تعدد الواضعين مدعاة لتعدد المقترحات وتباين المصطلحات والحال أن الحقل المعرفي واحد.

- وقوف مصنّفي المعاجم المختارة التي نظرنا فيها وغيرهم من المعجميين على أرضيّات منهجيّة متباينة في تصوّرهم لكيفيات صياغة المصطلح العلمي في اللغة العربية، لذلك تفرّقوا في آليّات معالجته من جهة تعريبه وتوليده وتصنيفه وترتيبه، فعدم الاحتكام إلى نهج واحد في وضع المصطلحات وتقييسها أدّى إلى تعدّد المقاربات، وإلى غلبة التشتت على الوحدة.

- عدم التنسيق بين أهل الاختصاص، أعني من رسخت قدمهم في مجال المعلوماتية، وبين المعجميين واللغويين مؤدٍّ لا محالة إلى اضطراب العمل المصطلحي العربي وعدم استقراره، باعتبار عدم التوفيق بين الفريقين يحول دون بلورة صياغة سليمة للمصطلح الهدف.

- عدم استحضار معايير مقبوليّة المصطلح من قبيل أحادية الدلالة والوضوح والدقّة والإيجاز وسهولة الاستعمال أو التعاطي معها بالإهمال، يفرز منتجًا لغويًا عربيًّا غير واضح، وغير مستقر، وغير معمول به في واقع الناس، لذلك كان لتغييب مقاييس الصياغة العلميّة للمصطلحات دور في غلبة الفوضى على العمل المصطلحي العربي المعاصر لا محالة.

- تحنيط لغة الضاد وعدم تجديد جهازها التقعيدي ونظامها التوليدي

مؤدٍّ إلى تعطيل حركة استيعابها للمصطلحات الحادثة، وإلى تأخير انخراط المتكلم العربي في مشهد التواصل اللغوي والعلمي على الصعيد العالمي.

– عدم تمثّل الإطار الإبيستمي والفضاء الحضاري اللذين ينتظم ضمنهما المصطلح في اللغة المنطلق يحول دون تقديم مقابل عربي دقيق للمصطلح المترجم، إذ صياغة مصطلح في اللغة الهدف رهين مدى تمثّل المعجمي أو المترجم لماهية المصطلح في مهاده اللغوي الأصلي.

– عدم قيام المعجميين والأكاديميين واللغويين العرب بمسح ما هو مستعمل نقلًا عن المصطلحات في الحقل العلمي المعنيّ قبل أن يُقدموا على وضع مصطلحاتهم الجديدة، إذ قد يحدث أن الجمهور يستعمل فعليًّا مصطلحًا يفي بالغرض، لكن واضعي المصطلحات ليسوا على علم به، فيؤدّي توليدهم مصطلحًا آخر إلى تعديد التسميات المصطلحية لشيء واحد من ناحية، وإلى تعميق الهوّة بين الجهد المعجمي وواقع التجربة اللغوية المعيشة للمتكلمين، ما يُسهم في عزلة المصطلح الجديد وبقائه حبيس دفّات الكتب باعتبار الناس ميّالين إلى استخدام المصطلح المألوف عندهم.

– حالة التفتيت الجغرافي المشهودة في الوطن العربي تحول دون صياغة مصطلح عربي تقني موحّد، «فما ينشر في بلد عربي قد لا يصل إلى بلد آخر بسبب عراقيل البيروقراطية الإدارية والإجراءات الحدودية والجمركية التي تواجه نشر الكتاب وتوزيعه في الفضاء الجغرافي العربي، لذلك أصبحت ازدواجيّة المصطلحات العربية مسألة لا مهرب منها، فالمصطلح الذي يُترجم في مصر من الإنكليزية قد يترجم مرة أخرى في العراق، ومرة ثالثة من الفرنسية في المغرب، وهكذا تظهر ثلاثة مصطلحات، أو أكثر للمفهوم العلمي الواحد»[٨٤].

٨ – تعريب المصطلح التقني: رؤية استشرافيّة

في نظري أن التأسيس لواقع مصطلحي عربيّ جديد، يكون فيه لمصطلحات اللغات الخاصة مكانة، وللتقانة وغيرها من شُعب المعرفة قيمة،

(٨٤) القاسمي، ص ٢٠١.

مطمح لا يتحقق إلا إذا تعلّقت الهمم بتأهيل الإنسان العربي وتوعيته بأهمية استخدام اللغة العربية في التعبير عن أغراضه الخاصة والعامة، وتحريره من عقدة الإحساس بالدونية تجاه الآخر، وتنبيهه إلى أن اللغة هي «أم الرموز الثقافية كلها، إذ لا يمكن تخيّل وجود عناصر ثقافية، مثل الدين والعلم والفكر من دون حضور اللغة»[٨٥]، فالحاجة أكيدة إلى إعادة بناء العلاقة بين المواطن العربي ولغته بغاية بعث وعي جماعيّ يعتز باللغة الذاتية، ويدافع عن استمرارها وانتشارها بين الناس، وعي يتحرّر من سلطان الأحكام المسبقة المندرجة في حيّز «التخلّف المستحدث»[٨٦]، وفي مقدّمة تلك الأحكام القول إن العربية ليست لغة علم بل لغة بيان، وليست لغة حداثيّة بل لغة كلاسيكيّة، وكذا القول إن الاحتذاء بالثقافة الغربية في كل كبيرة وصغيرة هو السبيل إلى التقدّم، والتسليم بأن الطريق إلى النهضة كامنة في تقليد المغلوب للغالب في السلوك واللباس واللسان. فمعلوم أن هذه الأحكام لا تسلم لأصحابها لأن العربية أسهمت بالخروج بالعرب من حيّز القبيلة إلى فضاء الأمة، ومكّنت لهم في الأرض، وفي شتّى دروب الحضارة الإنسانية، بل وكانت جسر تواصل بين الأعراق والأمم وقناة نقل لفلسفة الأوائل وعلوم الفرس وحكمة الإغريق إلى أوروبا[٨٧] وغيرها من أصقاع المعمورة. واعتبار الحداثة في التأسّي بالغير مطلقًا قول متهافت لأن الصينيين واليابانيين والماليزيين وغيرهم لم يبلغوا سنام السيادة في العلم والاقتصاد والحضارة بتقليد الآخر في كل شيء، بل أخذوا الوافد وطوّعوه للغاتهم وزادوا عليه، فكسبوا معركة التقدّم من دون أن يتخلّوا عن خصوصيّتهم اللغوية وهويتهم الثقافية.

بناء عليه، الخطوة الأولى، في رأيي، لنشر اللغة العربية عمومًا،

(٨٥) محمود الذوادي، «سيادة اللغة العربية: أين هي في مسار الثورة التونسية؟،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/release/633f60be-994d-4clb-8b74-4bd4ac87c3dd>.

(٨٦) عزمي بشارة، **طروحات عن النهضة المعاقة** (بيروت؛ لندن: رياض الريّس للكتب والنّشر، ٢٠٠٣)، ص ٦٢.

(٨٧) في خصوص إفادة الغرب من علوم العرب، راجع آخر ما صدر في هذا الشّأن، في: Marielle Mayo, «L'Europe à l'école des Arabes,» *Cahiers des Sciences et de vie*, no. 123 (juin-juillet 2011), pp. 94-99, et Fabienne Lemarchand, «Les Sciences arabes illuminent l'occident,» *Cahiers des sciences et de vie*, no. 123 (juin-juillet 2011), pp. 100-108.

والمصطلح التقني خصوصًا، لا تكمن في اعتبار لغة الضاد اللغة الوطنية لكل قطر عربي والنص على ذلك في الدستور، والحرص على تعريب المراسلات الإدارية والرسمية فحسب، بل تكمن أساسًا في تحبيب اللغة العربية إلى الناس، وتربية الأجيال الصاعدة على عشق لغة الضاد، والاعتداد بها من المهد إلى اللحد، والعمل على استخدامها في البيت والروضة، وفي الشارع والإدارة، وفي وسائل الإعلام وعبر الشابكة، وفي مجالس الطرب والأدب، وفي محافل الإبداع الفكري والفني، وفي مقاعد الدراسة، وعلى ركح المسرح، وعلى كرسيّ الجامعة، فتغدو بذلك اللغة بعدًا من أبعاد كينونتنا حتى يجوز أن نقول «أنا أتكلّم العربية إذن أنا موجود».

عندي، أن بلوغ هذا المدى من التعالق بين العربي ولغته ممكن إذا توافر أمران: **أوّلهما** قيام مشروع لغوي عربي يُسهم في تقريب اللغة إلى الناس، وتيسير تعلمها وتعليمها، وتوفير ما تعلّق بها من معاجم عامّة ومختصّة، ومن مصنّفات تقعيديّة مفهومة واضحة قريبة المأخذ، وفي هذا الإطار تندرج ضرورة تطوير العمل المعجمي العربي المتخصص، وتجديد آليّات العمل المصطلحي العربي.

أمّا الأمر **الثاني**، فيتمثّل بضرورة بلورة استراتيجيّة عربيّة موحّدة لتعريب المصطلح العلمي عمومًا، والتقني خصوصًا، وتفصيل القول في هذين الأمرين على النحو التالي:

أ - في تطوير آليّات صياغة المعاجم المتخصصة

الحقيقة أن ما وقفنا عليه من مشاكل اعترت العمل المصطلحي في المعاجم العربية المتخصصة يمكن أن يكون أساسًا نرتكز عليه لرؤية المستقبل، ولتفادي مواضع الزلل وبناء تصوّر جديد لصياغة معجم متخصص يستجيب لحاجيات المتكلّم العربي، ويُراعي مقتضيات الموضوعية والوضوح والدقّة في صياغة المصطلح التقني خصوصًا، والعلمي عمومًا، فمن المهمّ استثمار ما توصّلنا إليه من نتائج، وما تبيّناه من نواقص لنستشرف المستقبل، ونحاول التأسيس لمقاربة جديدة في العمل المعجميّ المتخصص تتفادى نقيصة الغموض، ومشكلة الترادف، وأزمة النقص، وزلّة عدم التنسيق

والتوحيد، وعدم مواكبة حركة الدّفق المصطلحي الهائل المشهود في العالم.

من المهم اليوم توظيف التقنيات الرقمية، من برمجيات ومعاجم إلكترونية، وبنوك مصطلحات، وقواعد بيانات، ومواقع الترجمة الآلية، لمعرفة آخر ما استجدّ من المصطلحات المتعلّقة بكل مجال معرفيّ، على نحو يُمكّن المعجميّ من الاطّلاع على مدوّنات الألفاظ والعبارات الاصطلاحية التي تمثّل ما أنجزه معاصروه وسابقوه في هذا الإطار، ما يسمح بمواكبة الجديد من ناحية، والبناء على القديم من ناحية أخرى، وذلك في إطار ما يقتضيه بناء المعرفة بعامّة، وبناء المعرفة المصطلحية بخاصة، من توصيف للسائد، وتمثّل للراهن وتركيم للحادث على اللاحق في مجال الصناعة المصطلحية. وكل ذلك لا يلغي الإفادة من المدوّنات الشفوية والمكتوبة مراعاة لتجارب المتكلّمين، وتفاعلًا مع واقع الاستعمال اللغوي عندهم.

أما بخصوص كيفيّة ترتيب المادّة المصطلحيّة، فدرج معظم المعجميين على اعتماد الترتيب الألفبائي في إيراد مدخلات المعاجم. ومع أن إيراد المادة المصطلحية على هذا النحو يجعل الكتاب «واضح المنهج سهل السّلوك»[٨٨]، فإنه لا يفي بالحاجة إلى تبويب المصطلحات وفق دوائر مفهوميّة مخصوصة، فمصطلحات الحقل المفهوميّ الواحد ترد موزّعة بين حروف شتّى حتى إن القارئ لا يكاد يدرك الخيط الناظم لمصطلحات النسق المفهوميّ الواحد، ولا يعرف ما يتعقد بينها من صلات دلاليّة، وهو ما ينقص من القيمة التثقيفيّة والإبيستميّة للمعجم الألفبائي. لذلك نرى من المفيد صياغة المعاجم المتخصصة وفق الترتيب الموضوعي الذي يصنّف المصطلحات بحسب مجالاتها المعرفيّة الكبرى، وبحسب ما يشتمل عليه كل مجال من دوائر مفهوميّة خاصة، فمثلًا يمكن تفريع مصطلحات المعلوماتية باعتبارها حقلًا معرفيًّا خاصًا إلى خانات مفهومية صغرى منها ما تعلّق بمصطلحات عتاد الحاسوب، ومنها ما اتّصل بلغة البرمجة، ومنها ما تعلّق بوظائف الحاسوب، ومنها ما دار على ملحقات الحاسوب، وتُرتب مصطلحات كل خانة لسانية بحسب العلاقات المنطقيّة والمفهوميّة الرابطة بينها، وبحسب الخصائص الواسمة لكلّ مصطلح.

(٨٨) ابن منظور، **المقدمّة**، الجزء الأوّل، ص ٧.

بذلك يصبح كل مصطلح نواة مصطلحية تربطها وشائج مفهوميّة بمصطلحات مجاورة، فيُفهم المصطلح داخل المنظومة التصوريّة التي ينتمي إليها، ويُدرك باعتباره عنصرًا معجميًّا ينتظم وفق نسق مفهومي خاص، يكسبه هويّة دلاليّة محدّدة، فمن غير المفيد التعامل مع المصطلح التقني خصوصًا، والعلميّ عمومًا، على أنه وحدة معزولة مندرجة تحت حرف من حروف الهجاء، بل يتعيّن استحضار المصطلح بخصائصه المفهوميّة، ولوازمه التصوريّة ومتعلّقاته الاشتقاقيّة وإحالاته الدلاليّة حتى يفهمه الناس ويتداولوه.

معلوم أن جمع المادّة المصطلحيّة وترتيبها، وتحديد مفاهيمها، وضبط تعريفاتها يتغيًّا صياغة المصطلح المناسب الذي يُحظى بالقبول، ويرقى إلى مقام الكلام الدّقيق. وسعى اللغويون العرب المعاصرون إلى ضبط خطط عدّة لتمثّل المصطلحات المتداولة، والتمييز بينها، واجتهدوا في وصف منهجيات مفيدة للقيام بعملية المسح المصطلحي، وللقيام بصياغة المصطلح الهدف واختياره، ويرى علي القاسمي ضرورة جمع أكبر قدر من المعلومات[٨٩] عن المصطلح من جهة تاريخ استعماله وخصائصه المفهوميّة ومجالات استخدامه، ومعرفة ما إذا كان متعلّقًا بمفهوم علميّ واحد، أو بمفاهيم عدة، وذلك درءًا للاشتراك، وتفاديًا للغموض عند وضع المصطلح أو ترجمته من لغة أجنبيّة إلى العربية.

في السياق نفسه، اقترح عبد القادر الفهري حل المشكلات الحافّة بترجمة المصطلح بـ «البدء لمعاينة الحقول الدّلاليّة في كلٍ من اللغتين، وإقامة ما يمكن إقامته من مناسبات، وفرز ما ليس له مقابل في اللغة الهدف، ويحتاج إلى الوضع والتوليد»[٩٠].

من ثمة، يفترض بالمعجميّ أن يكون عالمًا بالمصطلحات، وبفنون الترجمة في الآن نفسه حتى يحيط بالوحدة المصطلحية من جوانبها كلها، فيكون واعيًا بماهيتها، وبتطوّر دلالتها وبكيفيّات صياغتها، وطرق ترجمتها

(٨٩) القاسمي، ص ٦٩١.

(٩٠) عبد القادر الفاسي الفهري، «المصطلح اللّساني،» ورقة قُدِّمت إلى: «الملتقى الدّولي الثالث للّسانيّات،» **سلسلة اللّسانيّات**، العدد ٦ (١٩٨٦)، ص ٦.

وآليّات التفريق بينها وبين المصطلحات المجاورة لها، أو القائمة مقام الضدّ أو المرادف لها. وأحسن عماد الصابوني تعميق هذه المقاربة الشموليّة لكيفية صياغة المصطلح في المعجم المتخصص، وعمد إلى ضبط آليّة منهجية لتوليد المصطلحات العربية المقابلة للمصطلحات الأجنبيّة، وأكد ضرورة «تمثّل كامل الحقل المصطلحي الدلالي قبل اختيار اللفظ المقابل [...] والحقل الدلالي متكوّن من شقّين:

الشقّ الأجنبي: ويحوي المصطلحات الأجنبيّة كلها المرتبطة بالمصطلح المدروس، والمستعملة في مجال استخدامه، سواء أكان هذه الارتباط تشابهًا أم ترادفًا أم تضادًّا وبناها الصرفية، وإدراجها في الحقل الدلالي. ونُسمّي تلك المجموعة ذات الجذر المشترك صفًّا دلاليًّا.

الشقّ العربي: ويحوي الجذور العربية الممكن استخدامها لمقابلة المصطلحات الأجنبيّة في الشقّ الأوّل. ومن هذه الجذور تُستخرج المشتقّات المختلفة من قبيل الأفعال ومصادر الأفعال والأسماء المشتقّة، ويتحقّق الحقل الدلالي للمصطلح وفق المجال التطبيقي الواحد مثل المعلوماتيّة أو الإلكترونيّات أو الميكانيك [...]. وبعد تكوين الحقل الدلالي للمصطلح، وتحديد مواضع النقص، يستطيع الباحث اقتراح المقابلات»[٩١].

إذا تعددت المصطلحات والمفهوم واحد، وعز الاختيار، تعيّن الاحتكام إلى جملة من المعايير التي يجب اعتبارها في اصطفاء مصطلح دون غيره، وفي اعتماد مقابل دون سواه، وكان محمّد رشاد الحمزاوي من السبّاقين إلى اقتراح منهجيّة عامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ونبّه إلى أن المفاضلة بين المصطلحات العلميّة تتمّ على أساس مراعاة المقاييس التالية:

«- رواج المصطلح بين المستعملين له من المتخصّصين.

- ملاءمة المصطلح، فيفضّل ما قلّت ميادين استعماله على ما توزّع على ميادين كثيرة.

(٩١) عماد الصّابوني، «منهج مقترح لوضع المصطلح العلمي بمساعدة الحاسوب،» **مجلّة مجمع اللّغة العربيّة**، السنة ٧٥، العدد ٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٦٦٧.

– توافر الحافزيّة، أي ما يُحفّز المستعمل على اختياره، إمّا لصبغته البسيطة أو لتركيبه الصرفي الواضح، أو لعدم غرابته»[٩٢].

البيّن أن هذا المقترح يؤسّس لاجتناء المصطلحات من متون التجربة اللغوية للمتكلّمين، ويراعي في اصطفاء المقابل العربي على مدى امتثاله لمعايير مقبوليّة المصطلح، وفي مقدّمها الدقة والوضوح والجزالة وسهولة الاستعمال وأحادية الدلالة، فالمعوّل في صياغة المصطلح الهدف على تأمين مطلب التواصل بين الباثّ والمتلقي داخل المجال المعرفي على نحو لا يلحق الضّيم بمفهوم المصطلح في اللغة المنطلق.

ب – نحو استراتيجية قومية لتعريب المصطلح التقني

نهتمّ في هذا المستوى من البحث بتقديم عدد من المقترحات والحلول الممكنة لتجاوز مشكلات وضع المصطلح التقني في السياق اللغوي العربي المتخصص من ذلك:

– مأسسة العمل المصطلحي العربي وتقنين الاشتغال به لغويًا وتشريعيًا، وبعث مؤسسات ومراكز بحث فاعلة في مجال العمل الترجمي المصطلحي عمومًا، والتقني خصوصًا.

– تكوين باحثين مختصين في علم المصطلح وتعميم تدريسه تنظيرًا وتطبيقًا في المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية.

– تطوير العمل المصطلحي العربي في المجال التقني وغيره، والانتقال به من كونه عملًا ينهض به الأفراد إلى كونه عملًا مؤسساتيًا تُشرف عليه مراكز ومؤسسات حكومية تُعنى بتدريب المترجمين وتمهينهم، وتقوم ببعث فرق بحث مختصّة في مجال التعريب المصطلحي.

– الخروج بالعمل المصطلحي من كونه ممارسة نخبوية، وفعلًا مكتبيًّا مخبريًا إلى كونه ثقافة تطبيقية، ومعرفة عمليّة يمكن تعميم الوعي بها عبر توظيف وسائل الإعلام، وقنوات تشكيل الوعي الجماعي (النشريات – الإنترنت

(٩٢) محمّد رشاد الحمزاوي، **المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦)، ص ٦٣ – ٦٤.

– دور الثقافة...) على نحو يُسهم بالتعريف بالمصطلحات الجديدة، والتشجيع على استعمالها في السياق التداولي اللغوي العربي المعاصر.

– العمل على تقييس الصناعة المصطلحية، وتوحيدها مما يُمكّن من تفادي ظاهرة التشتّت في مستوى التسمية المصطلحية داخل اللغة الواحدة.

– الإفادة من منجزات التقنية الحاسوبية في تجميع المادّة المصطلحية الوافدة، وترتيبها منهجيًا، وتقديم مقابلات لها في العربية، وذلك برقمنة العمل المصطلحي، وتحيينه بالاعتماد على ما يُسمّى بالمصطلحية الحاسوبية(٩٣).

– تشريك أهل الاختصاص من التقنيّين والمهنيّين في صياغة المصطلح المترجم إلى العربية بما يسمح يتضافر جهود اللسانيين، والمصطلحيين، وأهل الخبرة في المجال التقني من أجل بلورة مقبولة للمصطلح في اللغة الهدف.

– تنزيل المصطلحات ضمن سياقاتها المفاهيمية، وأطرها اللغوية الوسيعة على نحو يسمح بفهم ماهية المصطلح من خلال فهم علاقته بمصطلحات مجاورة تنتمي إلى المجال الدلالي نفسه.

خاتمة

حاولنا في ما تقدّم أن نخرج بالعمل العربيّ المتخصص من دائرة التصنيف والتعديد والتنظير للظاهرة لننكب على النظر في مُخرجات المعاجم العربية المتخصصة في مجال التقانة، لنُبيّن واقع الممارسة المعجمية الراهنة، وحدود استحضارها لمعايير مقبوليّة المصطلح وكيفيّة جمعه وترتيبه وتعريبه وتوليده وفق مقاربة تنطلق من تمثّل المهاد النظري للصناعة المصطلحية والصياغة المعجميّة ومحاورة منجَزات المعجم العربي المعاصر وطرائق نقله عيّنة من مصطلحات الحاسوب من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية، وانتهى بنا البحث في هذه المسألة ومتعلّقاتها إلى عدد من النتائج هي التالية:

أوّلًا: جدّ المعجميون العرب في ملاحقة حركة التوليد المصطلحي

(٩٣) في خصوص حوسبة المادّة المصطلحيّة، انظر: René Gagnon, «Les Grandes banques de Terminologie,» *META*, vol. 39, no. 3 (1994).

المشهود في مجال مصطلحات الحاسوب، فتعدّدت مصنّفاتهم في هذا الشأن لعلمهم ضمنيًّا بقيمة ثقافة الحوسبة في العصر الرّقمي الذي نعيش، لكنّهم لم يصدّروا مصنَّفاتهم ببيان الخطط المنهجيّة والأسس النظريّة التي ستوجّه تآليفهم للمعجم، ومعالجتهم للمصطلح المنطلق وتعريبه وكيفيّات جمعه وترتيبه، وما نجده في هذا الخصوص لا يتعدّى شذرات مبعثرة مجملة، لا تفصل القول في آليّات صياغة المصطلح الهدف.

ثانيًا: لم تتجاوز بعض الجهات الواضعة للمعجم المتخصص، وفي مقدّمها مكتب تنسيق التعريب في الرّباط ومجمع اللغة العربية في القاهرة ومركز الأهرام للتّرجمة والنّشر، مرحلة تقديم قوائم مصطلحيّة مكتفية بذكر المصطلح الإنكليزي وتقديم مقابله في اللغة العربية، غير محدّدة لانتمائه المقوليّ الصرفي، وغير ذاكرة مجاله المعرفي المحدّد، وغير معرّفة بمفهومه، ينضاف إلى ذلك خلوّها من كل الوسائل الإيضاحيّة، فلا نجد الرّسوم أو الشّواهد أو الصّور التي تساعد في توضيح المصطلح وتقريبه من ذهن المتقبّل، فغلب عليها هاجس الجمع.

ثالثًا: بدت المعاجم المتخصصة مدار النظر غير جادّة في استثمار الرافد التراثي في صياغة المصطلح الهدف، فكانت ميّالة إلى الترجمة الحرفية، أو إلى اعتماد الاقتراض في توليد المصطلح العربي، وهي طريقة على أهميتها تؤدي إلى تقليص استخدام اللفظ العربي الفصيح وإرساخ التبعية اللغوية للآخر.

رابعًا: كان المعجمي العربي، إذ يصنّف ما يُصنّف في تعريب مصطلحات الحاسوب، ميّالًا إلى استنساخ تجارب الآخرين حينًا، عن وعي أو عن غير وعي، مبتدعًا مقابلًا جديدًا حينًا آخر، مقدّمًا لأكثر من مقابل للمصطلح الإنكليزي الواحد في مواضع أخرى، وفي ذلك إخبار بحالة الاضطراب التي تحكم العمل المصطلحيّ المتخصص بالمعاجم العربية المعاصرة، ومردّها عدم الوقوف على أرضيّة منهجية واحدة في صياغتهم المصطلح الهدف، وعدم تأسي العمل المعجميّ على أساس التنسيق والتركيم والمسح الميداني لما هو سائد، فغاب التّوحيد وحلّت الفوضى المصطلحيّة.

خامسًا: بدت المعاجم المتخصصة المدروسة، على أهمّيتها، تعاني فجوةً متعدّدة الأبعاد، فهي منفصمة في كثير من المواضع عن قرارات

المجامع اللغوية العربية الداعية إلى الالتزام بمعايير مقبولية المصطلح مثل اشتراط الدقّة والوضوح والموضوعية والجزالة وأحاديّة الدلالة، حيث كثيرًا ما أخلّت بعض المعاجم بتلك المعطيات، كما بيّنا سلفًا، وجاء عملها على النقيض من جهود المؤسسات اللغوية العربية الساعية إلى مقيسة المصطلح العلمي وتوحيده. والفجوة الثانية حاصلة بين المعجمي وجمهور المتكلمين للغة الخاصة، إذ كثيرًا ما بدا المُصنّف ميّالًا إلى تغليب الحوشي من العبارة والطويل من المصطلحات على الرغم من ميل الناس إلى المجهود الأدنى في التّعبير والفهم بالمأنوس من ألفاظ الكلام. أمّا الفجوة الثالثة فمردّها النقص المشهود في بعض المعاجم التي لم تواكب ما استجدّ من مصطلحات في مجال الحاسوب لتقصيرها في الاطلاع على مصادر عدّة من الإنتاج المصطلحي في اللغة المنطلق وفي تجارب المتكلّمين، فجاء المنجَز المعجميّ متخلّفًا عن السائد اللغوي، محتاجًا إلى مزيد من التنقيح والتحيين.

سادسًا: نزعم أن مشكلات صياغة المصطلح التقني في المعاجم العربية المتخصصة لا يمكن أن تُفهم خارج واقع البناء الثقافي والسياق السياسي والنظام التربوي في البلدان العربية، فعدم وجود إرادة سياسية جادّة في تعميم التعريب في مختلف المؤسسات التعليمية والإعلامية والاقتصادية يساهم بالحدّ من انتشار المصطلح العلمي العربي. فمن حق العربي اليوم أن يتمثّل عصر الحداثة وما بعد الحداثة ومنتجات مجتمع المعلومات بلغته الذاتية حتى لا يعيش غربة مزدوجة تجاه المنتَجات الوافدة، أعني الغربة ناجمة عن استهلاك ما لا ينتجه، والغربة الحاصلة من تسمية أشياء لم يكن له شرف إبداعها، فالأجدر اليوم وغدًا أن نسمّي الأشياء بلغتنا لأن العالم ينتمي إلى أولئك الذين يسمّونه بأسمائهم.

سابعًا: إن المصطلح التقني لا يجد سبيله إلى الحياة إذا ظلّ حبيس دفّات الكتب، لذلك يتعيّن استنهاض الهمم لنشر المصطلح العلمي والترويج له عبر وسائل الإعلام وفضاءات الحوار والمثاقفة وتأهيل الناس للوعي بأن اللغة جزء من شخصيتهم الحضارية وكينونتهم الوجودية، وذلك لا يكون إلا بتحبيب لغة الضاد إلى الناس، وتيسير تعليمها وتعلّمها، «وربطها بمجتمع المعرفة، وذلك بإصلاح نسقها الوظيفي بما يُعزّز مكانتها، ويتيح لها إمكان تطوير وسائلها

ورموزها وأنظمتها»[٩٤]. ومن المفيد أيضًا، بعث نواة للتجديد المصطلحي في المؤسّسات الحيويّة كلها تُعنى بمواكبة المصطلحات الحادثة وتعريبها، ويمكن للمراصد والمجامع العربية ومراكز البحث اللساني والاجتماعي تطوير وتيرة التنسيق بينها ودعم حركة نقل المصطلح المتخصص ونشره.

ثامنًا: يتعيّن توظيف التقنيات الحاسوبية والوسائط الحديثة لدعم حركة تعريب المصطلح التقني، وذلك بتكثيف المحتوى الرقمي العربي على الشابكة، وبعث مدوّنة مصطلحية إلكترونية عربيّة – عربيّة أو متعددة اللغات، تكون بمنزلة البنك المصطلحي الجامع لكل البيانات المتعلقة بمصطلحات التقانة ومصطلحات العلوم كلها بما يفيد المعجميين في القيام بعمليات المسح لكل المصطلحات الموجودة، وتمثّلها، وتنزيلها ضمن صفوفها الدلاليّة والمفهوميّة، فيعرف المنجز من المصطلحات والناقص منها، وما يحتاج إلى إضافته وتعريبه والتعريف به، ما يُسهم في الحدّ من ظاهرة الاضطراب المصطلحي، ويمكّن من ردّ التشتت إلى الوحدة.

رمنا في ما سبق مساءلة الجهد المعجمي المعاصر في مجال تعريب مصطلحات تقانة الحاسوب في غير ترديد لما وضعه السلف، وفي غير نفي لما أثبه السابقون، وفي غير تسليم بما انتهى إليه المعجميّون. ورمنا النقد من أجل البناء لعلمنا بأن كسب معركة المستقبل لا يكون إلاّ بلزوم نقد ذاتيّ موضوعيّ للأنا في الماضي والحاضر دفعًا لأسباب النهضة المعاقة[٩٥] على حدّ تعبير عزمي بشارة، وسعيًا لأسباب النّهضة الفاعلة، المتأهّبة للعطاء الآن وهنا واليوم وغدًا. وعلى الرغم من ذلك الجهد كلّه، نشهد أن نقد المعجم اللغوي أمر عصيّ ومطلب جلل كلّما رمنا القبض عليه فر منّا إلى الأقاصي.

فكيف الحال مع بقيّة شُعب اللسانيات التطبيقية وفروع اللغات الخاصة.

ذاك سؤال آخر هو مشروع نص آخر.

---

(٩٤) كمال عبد اللطيف، «ملاحظات أوّلية لمواجهة تقانة المعلومات،» في: مؤلّف جماعي، **التقانة العربيّة في ظلّ وسائل الاتصال الحديثة**، سلسلة كتاب العربي؛ ٨١ (الكويت: وزارة الإعلام، ومجلّة العربي، ٢٠١٠)، ص ١٥٠.

(٩٥) بشارة، **طروحات عن النهضة**.